

الفصل الثاني

إطالة على الأوضاع...

obeikan.com

من المفترض أن يبدأ هذا الفصل مع بداية غالي السياسية التي تم التنويه إليها مُسبقاً، ولكن ما دُوّن فيه كان على غير المتوقع؛ فوجدت نفسي أخطّ أولّه مع بداية عام ١٩٠٨م إلى أن انتهيت بحادث الاغتيال عام ١٩١٠م، وما كان ذلك إلا لعدة أسباب، منها:

- علو فترة تولى "بطرس باشا غالي" رئاسة الوزارة في القيمة والأهمية في تدوين الكتاب ورصد مُرادَه على غيرها من الفترات، ولذلك آثرت أن أطلق عليها - إن صح التعبير - دُرّة الفترات.

- حاجة مُلحّة من الفصل التالي لهذا بأن ينفرد برصد بعض الأحداث التي تسبق عام ١٩٠٨م، فوافقت على منحه هذا الامتياز في حاجته؛ لما يُسهّل على القارئ ترتيب الأحداث وتفهم الملابسات بعمق وبصيرة.

- الأهمية القصوى لمعرفة أدق التفاصيل بداية من عام ١٩٠٨م حتى الاغتيال في التوصل إلى كُنه الأمور، على العكس فيما يسبق تلك الفترة؛ فلسنا في أمس الحاجة لمثل ذلك لتكتمل الصورة لدينا.

يرصد لنا "أحمد حسين" في كثير من الصفحات القادمة أحوال البلاد وخاصة السياسية وما حدث فيها من تكوين الأحزاب والتجمعات وبروز الاتجاه المضاد وموقف الحكومة منه آنذاك، مع عرضي لبعض الوثائق والأدلة لأحداث ووقائع كان لها عظيم الأثر في تغيير مجرى بعض الأمور:

درة الفترات (بداية من عام ١٩٠٨م)

كان أهم حدث في مستهل العام كما رأينا هو وفاة مصطفى باشا كامل باعث الوطنية المصرية بصورتها الحديثة لمقاومة الاحتلال الإنجليزي، ولم يغادر مصطفى كامل الحياة إلا بعد أن كان قد تألفت في مصر أحزاب سياسية ثلاثة:

- الحزب الوطني وكان مصطفى كامل يرأسه وكان يعتمد على صحف الحزب وعلى رأسها جريدة اللواء.
- حزب الإصلاح وكان الشيخ على يوسف يرأسه ويعتمد على جريدة المؤيد.
- حزب الأمة وكان رئيسه محمود باشا سليمان؛ ويعتمد الحزب على جريدة "الجريدة" وكان يرأس تحريرها لطفي السيد^(١).

(١٠ فبراير سنة ١٩٠٨: محمد فريد ومصطفى كامل)

كان على محمد فريد بصفته الصديق الصدوق لمصطفى كامل من ناحية، وبصفته وكيل الحزب الوطني من ناحية أخرى أن يكون هو أول من ينعيه للأمة ويقيم دوره الوطني والسياسي، وهو ما فعله محمد فريد بالفعل. ولما كانت المعاني التي تضمنها هذا البيان قد تكررت بتطويل وتوسّع في الخطاب الذي ألقاه محمد فريد بعد ذلك بأيام بمناسبة انتخابه رئيساً للحزب، فنحن نكتفي بإثبات نص هذا الخطاب التاريخي في حينه منعاً للتكرار.

(١٤ فبراير: انتخاب محمد فريد رئيساً للحزب الوطني)

توفي مصطفى باشا كامل في ١٠ فبراير كما قدمنا، وكان الشغل الشاغل بطبيعة الحال هو هذه الجنازة التي لم تشهد البلاد مثيلاً لها من قبل، والتي اعتبرت بحد ذاتها مظهر يقظة

^(١) راجع في تفاصيل ذلك كله "الجزء الثالث من الموسوعة" وكل ما يتصل بحادث وفاة مصطفى كامل.

الأمة وتمسّكها بكل ما دعا إليه مصطفى كامل، وليس أدلّ على ذلك من إجماع الحزب الوطني على انتخاب محمد فريد، رفيق جهاده وحامل لوائه، ولم تمض أربعة أيام على وفاة مصطفى كامل، حتى اجتمعت الجمعية العمومية للحزب بدار اللواء، وانتخبت محمد فريد رئيسًا للحزب بالإجماع، وحلّ في مركز الوكالة علي فهمي كامل، شقيق مصطفى كامل، وقد كان أول عمل قام به محمد فريد بعد انتخابه رئيسًا للحزب أن طلب من الجمعية العمومية أن تُعدّل في قانون الحزب النصّ الذي يقضي بأن رئاسة الحزب "مدى الحياة" واعتبر أن هذا النص كان خاصًا بـ مصطفى كامل وطلب أن تكون رئاسة الحزب لمدة ثلاث سنوات كبقية أعضاء اللجنة الإدارية. وكان محمد فريد قد ألقى عند افتتاح الجمعية العمومية خطابًا نرى أن نثبته بنصه باعتباره وثيقة هامة لتلخص كفاح مصطفى كامل ومدى العلاقة الوثيقة التي ربطت بين الرجلين. وكان عمر محمد فريد يوم انتخابه رئيسًا للحزب ٤٢ سنة، فقد ولد عام ١٨٦٨ في ٢٠ يناير من هذه السنة (٢٥ رمضان ١٢٨٤) قبل ميلاد مصطفى كامل بنحو سبع سنوات وكان والده أحمد باشا فريد من كبراء رجالات مصر المعدودين، وقد اختير عام ١٨٨٦ ليكون ناظرًا للدائرة السنيّة وهو أحد المراكز الحساسة كما مر بنا.

نص خطاب "محمد فريد"

إخواني الأعزاء: أن هذه هي المرة الأولى التي أتشرف بالوقوف فيها أمام مثل هذا المجتمع الرهيب، وكنت أودّ أن لا أقفه بل كنت أفضّل أنى لم أكن في يومنا هذا شيئًا مذكورًا، لأنه ما حدا بي إلى هذا الموقف إلا وفاة صديقي الحميم (رئيسي ورئيس الحزب الوطني، المغفور له مصطفى باشا كامل) قضى رحمه الله في عنفوان شبابه، بعد أن حرّك من الأمة كل ساكن، وبث الأمل في قلب كل يائس، حتى قامت معه الأمة تطالب بحقوقها المهضومة وما

كان ليجرؤ أحد قبله أن يقول بلادي، فقام هو ولم يتجاوز التاسعة عشرة، وأتى بما لم يخطر على قلب كل مصري من الشجاعة والأقدام، في وجه الحكومة الإنجليزية ولم ترهبه سطوة عميد الاحتلال في جبروته، ولم يعقده عن السير في الخطة الشريفة التي رسمها لنفسه التهديد بالنفي، أو الانتقام منه في شخص أعز عزيز لديه وهو شقيقه على بك فهمي: وحادثته معلومة مشهورة، كتب إلى اللورد كرومر يطلب منه الانتقام منه شخصياً ولا يؤاخذ أخاه بجبروته، أن كانت المطالبة بحقوق الوطن تعتبر جريمة لا تُغتفر في نظره.

فإن بكيته اليوم فإنني أبكي أعز صديق لدي، وإن تكلمت عنه فإنني أتكلم عن معايشة دامت خمسة عشر عاماً بلا فاصل، وكنت أرافقه إلى أوروبا في أغلب أسفاره، وقد عرّفتني بأصدقائه ومراسيله من رجال السياسة بأوروبا وكانت آخر سياحة لي معه في الشتاء الماضي^(١) حيث سافرنا إلى باريس ولوندره لانتقاء محررين لجريدتي اللوائين الفرنسيين والإنجليز، وتعيين مراسيلن لهما، والاتفاق مع أشهر الكتّاب على التحرير فيهما، وفي هذه المرحلة دبّ إلى جسمه ديبب المرض فلازم الفراش مدة، عادة فيها الدكتور روبان الشهير، ونصحته أمامي بعدم إجهاد قواه في العمل، وأن يتقي الله في نفسه، فلا يُحمّلها فوق طاقتها من العناء، وفي أُمته فلا يجرمها من وجوده حتى يُتم مهمته التي وقّف حياته عليها، ولكن أتت نصيحة الطبيب بعكس ما كنا نتظره، فإنه رحمه الله لما أحس بضعف قواه واستعداداته للأمراض الفتاكة أسرع الخطي وضاعف الجهود، فأتم معدات اللوائين الفرنسيين والإنجليز حتى ظهر في ٢ مارس سنة ١٩٠٧، وأخذ يستعد لتنظيم الحزب الوطني ووضعه على قوائم ثابتة، حتى إذا لم يكن في عمره متسع لا يخشى عليه من الانحلال لا سمح الله، ولما عاد من أوروبا

(١) ديسمبر ١٩٠٦.

وقد زادت علامات الضعف ظهوراً على نُحياءه، ألقى بالإسكندرية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ خطبته المشهودة التي أعلن فيها مبادئ الحزب، فدوى صداها في الخافقين، واهتزت لها قلوب المصريين، وأظهرت الأمة ميلها ورغبتها في الالتفاف حوله حتى لم يأت موعد انعقاد الجمعية العمومية للحزب إلا ولديها طلبات للانضمام تُعدُّ بالألوف، وفي هذه الأثناء زاد عليه المرض، وكلما شعر بازدياده زاد اهتماماً، مضحياً بحياته لإتمام العمل الذي بدأ فيه من خمس عشرة سنة. فخطب يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ آخر خطبة له، ولم يزل صدى صوته الجمهوري يرن في أعماق قلوبنا، كأنه يخاطب بيننا الآن ومن ذلك اليوم عاد إلى غرفته، ولم يفارقها إلا محملاً على الأعناق، تشييعه زفرات الباكين وعويل المنتحبين من جميع طبقات الأمة رجالاً ونساءً.

نعم، إن ألم فراقه لشديد، وكيف لا يكون كذلك وقد كان لا يفتر وهو على سرير مرضه عن الاهتمام بشؤون الحزب وجرائده، فيكتب حتى إذا ما خائنه قواه كان يملئ على شقيقه أو أحد أصدقائه ما يريد، فرحة الله عليه.

نعم إن ألم فراقه لشديد، ولكن لنا في احتفال الأمة جميعها بجنائزته بعض التأسي، إذ ثبت للخافقين أنها كلها متحدة على الولاء له متضافرة على تنفيذ مبادئه.

ومما يجعل الأمل في المستقبل وطيداً قيام هاتيك الشبيبة؛ شبيبة المدارس على اختلاف طبقاتها، من عالية وثانوية وابتدائية، وهجرها دور المدارس بلا تأثير خارجي أو باعث سوى جزعها على من كان قائدها وقائدنا، المطالبة بحقوق البلاد، ورغبتها في إظهار تعلقها بمبادئه الشريفة، ولم يُقعد هؤلاء الشبان رجال المستقبل من تشييع جنازته وعيد أو إرهاب أو مخافة عقاب.

إن جميع من رأوا هؤلاء الطلبة سائرين جماعات منتظمة أمام كل جماعة منها العلم مجللاً بالسواد، ومن سمع زفرات الجموع وعويلها في دار الفقيـد عند خروج نعشه، وعلى امتداد الطريق، وعند وضعه في قبره. تأكدوا أن البذور التي ألقاها رئيسنا المرحوم منذ خمسة عشر عاماً قد نبتت ونمت، وأنا سنجني ثمار أتعابه في زمن أقرب مما كنا نأمل بإذن الله.

نعم إن الدموع التي سكبت من يوم وفاته إلى اليوم والتي روت جدته يوم دفنه لكافية لإرواء هذا النبت وتغذيته، فهي أقوى سماء طبيعي، مات رئيسنا في ساحة الوغى، كالقائد يعالج سكرات الموت، ويده تشير إلى جنده بالتقدم إلى الأمام، ولسان حاله يقول: لا ينسينكم موتى مركزنا الصعب، بل سيروا بكل شجاعة وإقدام واحملوا من يعترضكم في طريقكم حملة الأسد يدافع عن عرينه، والوالدة عن فلذة كبدها، ولا يصدنكم عن التمسك بحقوقكم والمطالبة باستقلال بلادكم وعد أو وعيد، ولا تفرّقوا فتفشلوا، وكونوا عباد الله إخواناً".

أيها الرئيس الغائب بجسمه، الحاضر معنا بروحه، قد سمعنا قولك وانتصحتنا بنصحك، فاجتمعنا اليوم لنبرهن للعالم أجمع أن عملك دائم بإذن الله وإنا سائرون في الطريق التي فتحتها أمامنا، وضحيـت زهرة شبابك في تمهيدها، فـنم في أمان الله ورضوانه، وفي الختام هلمّوا بنا نبتهل إلى الله أن يمدّنا بروح منه، ويوفّقنا إلى ما فيه الخير والفلاح، وقولوا معي: لتحيا الأمة ليحيا الوطن لتحيا ذكرى مصطفى كامل باشا".

مذكرات محمد فريد:

وقد تحدث محمد فريد عن واقعة انتخابه للرئاسة، وأن الخديوي عباس الثاني قد بذل جهداً للحيلولة دون ذلك وإليك ما قال:

من يوم وفاته (أى مصطفى كامل ابتداءً الخديوي يدس دسائس لانتخاب رئيس يكون طوع أمره ليستعمله في أموره الشخصية، وليحارب به الإنجليز، فأرسل رجاله في الجنازة والمآتم، وحتى الشيخ على يوسف، عدو مصطفى والمنافس له في جميع أموره، حضر المآتم في الليالي الثلاث الأولى، وكذا عرفي باشا ورجاله أيضًا وأخذوا يرشحون من يتوسمون فيهم الطاعة من الرؤساء مثل: يوسف المويلحي أو عرفي باشا، وبعضهم رشح الشيخ على يوسف نفسه، كل هذا لم يفد.

وفي يوم انعقاد الجمعية العمومية التي كانت دعوتها يوم ١٤ فبراير أى بعد الوفاة بأربعة أيام انتخبت بالإجماع، ومن لعبوا دورًا مهمًا في هذه المسألة بإيعاز الخديوي على بك فهمي كامل، فإنه كان يريد أن ينتخب بصفته أخًا للفقيد فجهّز أوراقًا مكتوبًا عليها اسمه ووزعها على بعض الحضور وأدخل في الاجتماع الكثيرين من غير الأعضاء بواسطة من وضعهم عند الباب من رجاله، ولكنه لما رأى التيار قويًا ضده حوّل الدفة وخطب في الحضور مُرشحًا لي بناءً على جواب كان كتبه له أخوه من أوروبا يوصيه فيه بانتخابي رئيسًا لو فاجأه القدر المحتوم، كان رجال الخديوي أثناء هذه الحركات يترددون على علي فهمي (أخو مصطفى كامل) ويشجعونه على السعي في أن ينتخب واعدنيه بمساعدة الخديوي المادية والأدبية وهو لطمعه وحبه للمال كان يميل إلى وسائسهم ولكنه خاب.

يوم انتخابي طلبني الخديوي عباس الثاني بالتليفون فتوجهت إلى سراي عابدين بعد الظهر فقابلني على الفور وهنأني بكل لطف مؤملًا الخير الكثير من وجودي في مراكز الرئاسة، من عباراته هذه الجملة أو معناها "أن وجود مثلك على رأس الحركة الوطنية مفيد جدًا لأنك لست محتاجًا ولا طالبًا للمال، ولأنك من عائلة خدمت البلاد ووالدك كان

مشهورًا بالعفة والصدق والإخلاص، ولا يمكن للإنجليز أن يقولوا عنك بأنك طالب شهرة أو مال أو وظيفة... إلخ هذه العبارات اللطيفة، ثم سألني عن الجرائد فأخبرته بأنها ستسير بإذن الله وأنا وضعنا نظامًا يُساعد على بقائها، ثم عرض عليّ استعداده للمساعدة بالمال فرفضت؛ حتى لا أكون أسيره وطوع أمره وانصرفت.

رأى الرجل عقب ذلك بأنني لست من يطيعون أو أمره إطاعة عمياء فأخذ يدسّ الدسائس لإسقاطي من جهة ويظهر لي التودد من جهة أخرى مما سيأتي شرحه تفصيلًا.

مذكرات أحمد شفيق باشا:

أنظر إلى محمد فريد وهو يسجل في مذكراته أقوال الخديوي عباس الثاني، وهو يهنته بمناسبة انتخابه رئيسًا للحزب الوطني، وما سجّله أحمد شفيق باشا الذي كان لصيقًا بالخديوي، في مذكراته عن هذه المقابلة، تجد تطابقًا عجيبًا يصل إلى حد استعمال الألفاظ نفسها، ولقد كتب الرجلان ما كتبا، كلاً في منأى عن الآخر في الزمان والمكان والهدف من الكتابة، فعندما يتطابق القولان فهذا هو الدليل على أمانة الرجلين، ودقة سردهما للوقائع من ناحية أخرى.

قال شفيق باشا:

وبعد وفاة مصطفى اهتم الخديوي بانتخاب من يخلفه في رئاسة الحزب الوطني حتى كان يوم ١٤ فبراير حيث عقدت الجمعية العمومية للحزب فانتخبت محمد فريد بالإجماع وطلبه الخديوي فهنأه وشجعه على الاستمرار في خطة سلفه منوها بحسن مركز عائلته المادي والأدبي وأنه ليس في حاجة إلى منصب أو مادة وبهذا سيكون وجوده في رئاسة الحزب مفيدًا جدًا. وقد هنأته بدوري أيضًا. (انتهى كلام شفيق باشا).

يتضح لنا من ذلك مدى سوء الأحوال السياسية والحزبية آنذاك؛ فكل تلك المشكلات والصراعات تحدث داخل حزب من المفترض أنه يعمل على مصلحة البلد، فلك أن تتخيل حجم الأوضاع بداخل الحكومة وهي أصلاً تحت وطأة الاحتلال، وحال الوزارة والوزراء ومن بيده الحل والعقد.

فوجود شخص كبطرس غالي يتمتع بمكانة في الوسط السياسي - كما سيأتي لاحقاً - في ظل هذه الظروف أمر ليس بالهين ولا يدل إلا على المقدرة الفائقة، فبطرس غالي كان سياسياً بارعاً، وله موهبة فذة في الإدارة المالية، وتبقى أدواره في ذلك لا ينساها التاريخ.

الدعوة إلى الجلاء:

لم يضيع محمد فريد يوماً، بل ساعة واحدة في إظهار عداوته للاحتلال البريطاني فكان أول عمل قام به هو إرساله برقية احتجاج للسير ادوارد جراي وزير خارجية إنجلترا لاحتلالها مصر، وهذا هو نص البرقية: لندن

«الجمعية العمومية للحزب الوطني انتخبني رئيساً بدل المرحوم مصطفى كامل باشا، وكلفتني بأن أجدد احتجاجها على احتلال القطر المصري بلا حق، وتعلن عزمها على السير في خطة المرحوم الرئيس حتى تفي إنجلترا بعهودها».

(محمد فريد رئيس الحزب الوطني)

وهذه البرقية بكل بساطة أفهمت الحكومة البريطانية أن موت مصطفى كامل قد أذكى لهيب المطالبة بالجلاء، ولم يضعفه كما كانت تتصور.

(٢٤ فبراير: طلب إلغاء المحكمة المختصة)

كان الاحتلال قد حمل الحكومة المصرية على إصدار ديكارتو (قانون) بتأليف محكمة مخصوصة؛ لمحاكمة من يُتهم بالتعدي على جنود الاحتلال، وقد كانت هذه هي المحكمة التي

لعبت هذا الدور الشاذ في دنشواي، هذه هي المحكمة التي طالب الحزب الوطني بإلغائها، وقد كانت هذه الطلبات والاحتجاجات تنشر في الصحف ويتلقفها الناس فتؤجج حماسهم، وإليك النص.

مولا (يعني الخديو):

أتشرف بأن أرفع إلى مقامكم السامي أن اللجنة الإدارية للحزب الوطني كلفتني في جلستها المنعقدة بتاريخ أمس أن نلتمس من سموكم باسم الحزب الوطني إصدار أمركم العالي بنسخ^(١) (الدكريتو) الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل المحكمة المخصصة التي لها في نفوس المصريين وقع أليم، خصوصاً بعد حادثة دنشواي المشؤومة، حتى يمحى ذكرها ويذول أثرها وقد شمل عفوك الباقين من شهدائها على قيد الحياة، فليكن في إلغائها بعض السلوى والعزاء لأقارب من شُنقوا بناءً على حكمها فتندمل كلومهم، وترتاح نفوسهم، وبكل أدب واحترام أرفع هذا الالتماس إلى مقامكم الرفيع وما زلت المخلص.

محمد فريد رئيس الحزب الوطني

■ ٢٦ - فبراير المسألة الدستورية

كان مما يشغل الأذهان المسألة الدستورية بمعنى أن تحكم البلاد بواسطة ممثلي الشعب، وإذا كان الحزب الوطني قد ركّز اهتمامه في المطالبة بالجلء فقد كان الحزبان الآخران (حزب الإصلاح ورئيسه الشيخ على يوسف، وحزب الأمة وزعيمه الروحي لطفي السيد) قد ركزا اهتمامهما بالدرجة الأولى على الدستور ومن هنا سنرى الحزب الوطني بدوره سرعان ما أدخل هذا الموضوع في دائرة اهتمامه وسيلة لمقاومة الاحتلال، فنرى في ٢٦ فبراير على

(١) راجع الجزء الثالث من الموسوعة.

صفحات اللواء نص عريضة اعتزم الحزب الوطني أن يرفعها إلى الخديو للمطالبة بالدستور بعد أن يوقع عليها عشرات الألوف من المصريين من أصحاب الرأي والفكر، وقد كان السبب المباشر الذي أدّى إلى تحريك هذه القضية وتقرير الحزب الوطني أن يقوم بإجراء واسع النطاق هو ما تسرّب إلى الصحف من موقف الحكومة المصرية حيال هذا المطلب وهو يقوم على رفضه بحجة أن البلاد لم تنهياً بعد للحكم الدستوري، وهو رأي ما فتى الإنجليز يكررونه منذ احتلوا البلاد، ورسم لهم اللورد دورفرين كيف يحكمون البلاد، فكان من بين اقتراحاته تشكيل ما يسمى بالجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين، وقد جعل اختصاصهما استشارياً بل وما هو دون ذلك، ولكن الكفاح الوطني سرعان ما نفخ من روحه في أعضاء هاتين الهيئتين، ففي شهر مارس ١٩٠٧م على سبيل المثال أصدرت الجمعية العمومية قراراً طالبت فيه بإنشاء مجلس نيابي كامل السلطات، فردت الحكومة رسمياً على هذا الطلب في ٧ فبراير ١٩٠٨م - وزارة مصطفى فهمي باشا - وكان مما جاء في ردها: "تري الحكومة أن الوقت لم يحن بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذي ينتظر من المجالس النيابية، ولكنها تشتغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديريات".

فلما أن تسرب نبأ هذا الرأي وصيغته للرأي العام، هاج وماج للحكم عليه بعدم النضج السياسي، فكان أن نزل الحزب الوطني بهذا الأسلوب القوي الفعّال، أسلوب جمع ألوف التوقيعات على عرائض تُرفع للخديو وهذا نصها:

مولاي:

إني بكل إخلاص وثقة بميولكم السامية ألتمس من لديكم أن تمنحوا رعيّتكم المخلصة ما منحها أبوكم الكريم في سنة ١٨٨١ وهو إنشاء مجلس نيابي يكون عوناً لحكومته على نشر

العلوم والمعارف ويساعدكم على ترقية البلاد تحقيقاً لميولكم الطاهرة وأنت يامولاي الأمير خير من يقدر الدستور قدره، لأنك نشأت نشأة عصرية ضاعفت محبتك لرعتك، التي رقيها أجل أمنيته.

وطبع الحزب الوطني عشرات الألوف من هذه العريضة وسرعان ما انتشرت في طول البلاد وعرضها، وأقبلت طبقات الأمة المختلفة على توقيعها.

تقرير الدون جورست

وفي ٧ مارس ١٩٠٨ رفع الدون جورست المعتمد البريطاني الجديد الذي حل محل كرومر التقرير السنوي الذي كان كرومر قد اعتاد أن يرفعه سنوياً شارحاً أحوال مصر. ونرى - على حد قول صاحب الموسوعة - أن خير ما يطلعنا على أحوال مصر في هذه الفترة هو في أن نثبت هنا بعض فقرات من هذا التقرير بنصها، والبعض الآخر ملخصاً وذلك لكي يكون بما اشتمل عليه من احصاءات مجالاً للمقارنة.

وقد بقي أن نلفت نظر القارئ إلى أن التقرير يمثل وجهة نظر الإنجليز المحتلين. ومع ذلك فقد كانت فقرات منه نصائح ليطلع عليها المصريون.

(٧ مارس ١٩٠٨: تقرير الدون جورست)

بهذا التاريخ من هذه السنة أذيع على المصريين باللغة العربية نص التقرير الذي رفعه الدون جورست إلى السير "ادوارد جراي" وزير خارجية إنجلترا، ونثبت ما جاء فيه من احصائيات هامة واشارات لمختلف الأنشطة في مصر مما يعطي صورة عن حياتها آنذاك.

مقدمة التقرير: (مؤلفي) ..

أتشرف برفع تقريرى عن التقدم الذى تم فى مصالح الحكومة المصرية سنة ١٩٠٧ وقد بسط اللورد كرومر الكلام فى تقاريره الثلاثة الأخيرة عن الخطة العامة التى اتبعت فى إدارة هذه البلاد، نعم إن ذهابه حرم مصر خبرته الإدارية العظيمة ومعرفته الدقيقة بحاجات الأهالى ورغائبهم ولكنه لم يُغير شيئاً من المبادئ العمومية فى سياسة الإصلاح الإدارى التدريجى، التى نالت الاستحسان والمصادقة من الوزارات الإنجليزية المتعاقبة عليه، وعليه فلست أنوى فى تقريرى هذا تكرار ما سبق من الكلام عنه بل حسبى أن أتناول الحديث حيث تركه اللورد كرومر، وأن أصف بإيجاز التّقدّم الذى تمّ من ذلك العهد وأشهر التدابير التى تنظر الحكومة فيها الآن.

ومضت مقدمة التقرير فتحدثت عن الامتيازات الأجنبية، وكيف تفل أحياناً يد الإنجليز عن حرية الإدارة.

ثم راح يتحدث عن الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وعن عدم موافقته على تطويرها لعدم صلاحية المصريين واستعدادهم للنظم النيابية، (وهو ما رأينا صدها فى رسالة الحكومة المصرية لمجلس شورى القوانين).

وتحدث عن اشتغال الحكومة بتوسيع اختصاص مجالس المديريات (وهو ما نوهت عنه الحكومة فى الخطاب سالف الذكر).

الحالة المالية:

وانتقل التقرير بعد ذلك فتحدث بإسهاب عن الحالة المالية ووصف ما تعانيه البلاد من أزمة فى هذه الناحية، وكيف أن الإدارة أحجمت (بإرشاد الإنجليز طبعاً) عن مدّ أي يد

للتخفيف من الأزمة أو المساعدة بأي وجه من الوجوه، خوفاً كما يقول جورست من حصول ارتباك في الميزانية العامة.

ثم تحدث عن الميزانية الخاصة بسنة ١٩٠٧ وكيف أن الحساب الختامي في نهاية العام قد جاء بزيادة في الإيرادات مقدارها ١٦٢٨٠٠٠ جنيه، وراح يعدد مصادر هذه الزيادة.

- ميزانية ١٩٠٨
- وذكر أن المقدّر في ميزانية ١٩٠٨ على الوجه التالي:
- الإيرادات:
- ١٥ مليون جنيه و ٣٤ ألف في مقابل ١٤٧٤٠٠٠٠ جنيه في عام ١٩٠٧.
- المصروفات ١٤٧٣٠٠٠٠ جنيه مقابل ١٤٢٤٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٠٧.

قانون المعاشات

ثم تحدث عن اشتغال الحكومة بتعديل قانون المعاشات بما يضمن بعض التحسينات وكذلك الحال بالنسبة لمرتبات الموظفين وجعل ساعات العمل بالنسبة لهم ستاً.

- وقد جاء في هذه الفقرة من التقرير النص التالي
- "والصعوبة في أمر رواتب صغار المستخدمين هي أن قيمة عملهم لا تستحق أكثر مما يأخذون في كثير من الأحوال، وهذا خلل يجب تلافيه، إذ لا يتيسر أن تزداد الرواتب إلا إذا زيد مقدار الشغل ونقص عدد المستخدمين على نسبة زيادته، وفي نية الحكومة أن تضع تحت تصرف رؤساء المصالح جميع ما يستطيعون توفيره بهذه الوساطة في السنوات الثلاث القادمة لتحسين حال مستخدميهم".

أي أن التقرير يشير بفصل أكبر عدد ممكن من صغار الموظفين لصالح كبارهم الذين كانوا من الإنجليز.

وتحدث التقرير بعد ذلك عن المال الاحتياطي، وعن البديل العسكري وهي المتحصلات المالية التي كانت تُجَبَّى من أفراد الشعب نظير تخلفهم عن أداء الخدمة العسكرية، وتحدث بعد ذلك عن تعديل ضريبة الأقطان وعن مصلحة الدومين (أي الأراضي المملوكة للدولة). وعن إيراد الجمارك وسير التجارة وعن البنك الزراعي، وعن الصادرات والواردات - ومصلحة البوسطة أي البريد والتلغراف والمواني.

الإحصاء العام:

ولعل أهم ما اشتمل عليه التقرير في هذه النواحي هو نتائج الإحصاء العام الذي أُجري عام ١٩٠٧ عدد سكان مصر أحد عشر مليوناً و١٩٢ ألف نسمة.

شئون الري:

خصص التقرير بابه الثالث بعد ذلك عن شئون الري، وهو أهم ما كانت الإدارة الإنجليزية تعني به أشد العناية؛ إذ أصبحت مصر بمثابة ضيعة خلصة تنتج القطن لحساب مصانع الغزل والنسيج لإنجلترا، ولذلك نرى التقرير يتحدث باستفاضة عن موسم القطن. فقُدِّر أن محصوله عام ١٩٠٧ لن يتجاوز ٧ ملايين قنطار.

مشاريع الري:

وتحدث التقرير بعد ذلك عن الاستفادة بمياه خزان أسوان لأول مرة والشروع في تعليته، وتحدث عن استمرار العمل في قناطر إسنا، وعن تحويل ري الحياض في مديرية الجيزة إلى ري دائم، وأثنى التقرير على إسماعيل باشا سري، مفتش عموم المشروعات المستجدة التي تولاها منذ بدايتها، فإن اتمامها على الوجه المطلوب عائد إلى كفاءته وحمته.

وخصص الباب الرابع من التقرير لما أسماه "الأشغال العمومية" فتحدث عن المباني الحكومية التي تم إنشاؤها، وعمّا خصّ مدينة القاهرة منها - كإنشاء كوبرى الروضة (عباس سابقاً والآن كوبرى الجزيرة بعد أن جدد عام ١٩٧٠) (١) وتحدث عن مصلحة الآثار وعن الأعمال القيّمة التي يقوم بها مسيو ماسيرو مدير المصلحة، وعن دار الآثار العربية وعن حديقة الحيوان، وكيف أصبحت تغص بالطيور والحيوانات المتعددة.

الباب الخامس

وتحدث الباب الخامس من التقرير عن حالة الأمن العام بعامة، وأفرد جزءاً خاصاً للتحدث عن البوليس جنوداً وضباطاً وكونستبلات وعن السجون والعُمد وموسم الحج وقد بلغ عدد الحجّاج في هذا العام ١٨١٧٠ حيث كان مجموع الحجّاج الذين توافدوا من خارج الجزيرة العربية ٤٣٢٧١ حاجاً. وفي هذا العام تم توسيع محجر الطور ليتسع لثمانية آلاف حاج.

ومضى التقرير الذى يُعدهد مناشط وزارة الداخلية فتحدث عن المجالس البلدية وبلدية اسكندرية بخاصة، ثم تحدث عن تداول المسكرات (وهو ما اعتاد كرومر أن يندد به) كما تحدث عن الجهود التي تبذل لمقاومة الحشيش، والقمار.

المستشفيات:

بلغ عدد المرضى في مستشفيات الحكومة ٣١٨٠٠ وتحدث عن مستشفى المجاذيب (الأمراض العقلية) ثم مستشفيات الرمد.

(١) - زمن كتابة الموسوعة.

وقد أصيب في هذه السنة ٨٣٨ إصابة، ولم تصل الكوليرا إلى مصر في هذا العام رغم انتشارها في جنوب روسيا وتركيا والحجاز. وانتهى هذا القسم بالتحدث عن شبكة المجاري الجاري انشاؤها والتوسع في مد شبكة مياه الشرب لتعم الجزء الأكبر من القاهرة.

وزارة الحقانية (أى العدل)

بلغت عدد الجنايات ٣٣٠٥ وعدد الجنح ٦٠٠٩٦ - أمام المخالفات فعددها ٨٦٧٥٧ ثم تحدث التقرير عن المحاكم الشرعية وعن المحاكم المختلطة.

الباب الثامن: في التعليم

كانت قضية القضايا منذ الاحتلال البريطاني هي وجوب نشر التعليم وإذا كان ثمة خلاف بين المصريين حول هذه المسألة أو تلك فقد كان الإجماع منعقدًا حول ضرورة التوسع في التعليم وصيحة قاسم أمين في كتابه "تحرير المرأة"، "والمرأة الجديدة" كان أهم ما فيه هو الدعوى إلى التعليم، والذين خالفوه في دعوته إلى السفور واتفقوا معه على وجوب التعليم، ومن هنا فإن تقرير جورست وقف طويلاً أمام التعليم مجارةً للشعور العام.

وحيث كان التعليم في مصر قبل الاحتلال البريطاني بالمجان في جميع مراحل فقد أحدث الإنجليز هذه البدعة بدعة التعليم بمصاريف في مدارس الحكومة مما جعل الأمة تنهض بفتح المدارس الخاصة ليتم التعليم فيها بالمجان، وقد جاء التقرير مشيرًا إلى هذه الحقيقة بقوله: "وبهذه الطريقة يتيسر اجتناب مبادئ التعليم المجاني التي كانت ذائعة في مصر"^(١).

(١) أنظر إلى هذه الحضارة التي كانت ذائعة في مصر.

وأورد التقرير بعد ذلك بيانات واحصاءات ليدلّل أنه على الرغم من جعل التعليم بالمصروفات، فإن الضغط يتزايد على المدارس الحكومية، وراح التقرير يكيل الشّاء لسعد باشا زغلول وزير المعارف، ويدافع عن المستشار الإنجليزي المستر دنلوب، مهندس سياسة التعليم في مصر. وإليك بعض ما تضمنه التقرير من احصائيات:

التعليم الابتدائي (الكتاتيب):

بلغ عدد ما أنشئ من الكتاتيب بإحسان ذوي البر ١٥٠١ ثلثها كبير يتسع الواحد منه لمائة تلميذ وبُني في مديرية الدقهلية ٣٠٠ كتاب تكلف انشاؤها (١٥٠٠٠٠ جنيه) وتبرّع المحسنون بثلاثة آلاف جنيه لتخريج المعلمين اللازمين لهذه الكتاتيب.

تعليم البنات:

جاء في التقرير "يميل الناس الآن ميلاً شديداً إلى تعليم البنات وقد غصت مدارس البنات الأميرية بالطالبات والهمّة مبذولة لإنشاء مدارس للبنات في أنحاء البلاد بواسطة الأفراد والجمعيات".

إحصاء:

- عدد البنات في الكتاتيب سنة ١٩٠٠، ١٦٤٠ بنتاً في ٢٢٥ كتاباً.
- أمّا في سنة ١٩٠٧ فقد بلغ عدد البنات في كتاتيب الحكومة ٢٨٣٩ بنتاً، في الكتاتيب الخاصة ١١٧٤٥ بنتاً.

الشهادة الابتدائية:

- بلغ عدد الذين تقدموا لامتحان الشهادة الابتدائية ٣٨٠٦.

المدارس الثانوية:

عدد تلاميذ المدارس الثانوية الأربعة ١٩١٠ حيث كان في العام السابق ١٣٨٠ وبلغ عدد الذين تقدموا لامتحان الشهادة الثانوية ٣٤٦.

المدارس العليا:

تحدث التقرير بعد ذلك عن مدرسة الطب وكان الإنجليز يشنون عليها وبلغ عدد من تخرجوا منها في هذا العام ٢٢ طبيباً، ثم تحدث عن مدرسة الحقوق ومدارس المعلمين التي بلغ عددها تسعاً. ثم تحدث عن مدرسة القضاء الشرعي التي كانت من إنجازات سعد باشا زغلول.

الأزهر

أشاد التقرير بالجهود التي تبذل لتحسين حال الأزهر وأشاد بجهود الخديو في هذا الصدد. ومعلوم أن مقاومة الأزهر للاحتلال البريطاني أخذت شكل الامتناع عن تقبل أية حركة إصلاحية حتى يسدوا على الإنجليز أي تدخل بطريق مباشر أو غير مباشر عن قرب أو بعد.

ولهذا السبب كان هناك عداً وخلافات بين الأزهر والدولة التي تسيطر عليها سياسة الاحتلال حتى إن هذه الخلافات كادت أن تغلق الأزهر، لولا تدخل بطرس باشا غالي، ودافع عنه ورفض أن يمس الأزهريون بسوء في عهد وزارته.

التعليم الزراعي والصناعي

■ وتحدث التقرير بعد ذلك عن التعليم الزراعي والصناعي.

الجامعة المصرية

وتضمن التقرير بعد ذلك فقرة كاملة عن الجامعة المصرية تحت التأسيس، نرى أن نشبتها بنصها: "انضم يعقوب ارتين باشا الوكيل السابق لنظارة المعارف العمومية، وحسين رشدي باشا مدير عموم الأوقاف، والمسيو ماسبيرو مدير عموم الآثار إلى اللجنة، التي تألفت برئاسة دولة البرنس أحمد فؤاد باشا، للنظر في إنشاء جامعة وطنية وفي أسماء هؤلاء الثلاثة ذوى الخبرة الواسعة في أمور التعليم كل ضمان على أن المشروع يقوم على قواعد ثابتة، ويؤدى إلى توسيع آفاق التعليم العالي في هذه البلاد.

ولم يوضع «بروجرام»⁽¹⁾ نهائي للتعليم في الجامعة بعد واللجنة صارفة قصارى جهدها في جمع الأموال التي لا بد منها لإدراك غرضها، ولكن الأعضاء اتفقوا على المبادئ العمومية الآتية والجري بحسبها في إجراءاتهم في المستقبل.

- إعلاء شأن الأهالي الأدبي والعقلي بنشر العلوم لا سيما العلوم الحديثة ودرس آداب اللغة وإيجاد معهد للعمل والفلسفة متصل بالمعاهد التي على نمطه في أوروبا.
- استثناء المواضيع السياسية والدينية من سياق الدروس والمساواة بين المذاهب والأجناس.
- إقامة مداورات عمومية للبحث في القضية العلمية والمواضيع الأدبية والتاريخية.
- تدبير مال خاص للإنفاق على عدد معين من التلامذة يرسلون إلى أوروبا ليدرسوا دروسًا خصوصية.
- ترقية شأن المدارس المختلفة تدريجيًا على قدر ما يتيسر من الأموال لذلك.
- استخدام أساتذة أوريين في أول الأمر واستبدالهم تدريجيًا بأساتذة مصريين متى تدرب الأساتذة الوطنيون الأكفاء.

(1) مصطلح افرنجي. بمعنى برنامج ونظام — بالعربية.

▪ بقاء الجامعة مشروعًا خصوصيًا تقوم موارده بنفقاته.

▪ تكون إدارة الجامعة مطابقة لرأي الحكومة المصرية.

ولا يعترض على شيء من هذه المبادئ العمومية التي ينوى الجري عليها ولا ريب عندي

في أن الحكومة تنشط هذا المشروع العظيم بكل طاقتها وتمده بمعونتها.

المكتبة الخديوية

يقول التقرير إنه أضيف إلى المكتبة في هذا العام ٢٧٥٩ مجلدًا وبلغ عدد الذين دخلوا

غرفة المطالعة ١٨٨٣٠ وعدد المجلدات التي استعارها الجمهور ٢١٩٣٤ مجلدًا.

خاتمة

وانتهى التقرير باستعراض عام لأهم حوادث ١٩٠٧ فتحدث عن اعتزال اللورد

كرومر بعد خدمة دامت خمسة عشر عامًا متصلة، وراح بطبيعة الحال يكيل الشاء لسلفه

الراحل ويعلن أنه قد تعاهد مع كل الإنجليز العاملين في مصر أن يتابعوا السياسة التي سار

فيها كرومر، وتحدث عن وفاة مصطفى كامل، ولم يجرؤ على تسميته بغير "زعيم الحزب

الوطني" ولم تفته ملاحظة وفاة مصطفى كامل، وهو لا يزال شابًا فذكر أنه لم يتجاوز الرابعة

والثلاثين، ولم يستطع الفكك من الإشارة إلى ضخامة الجماهير التي شيعت جثمانه إلى القبر.

تقرير عن السودان

ولما كان السودان باعتراف كرومر هو جزء لا يتجزأ من مصر وإن كان قد أصبح

خاضعًا للإدارة الثنائية فقد شفع التقرير عن أحوال مصر بتقرير مفصل مماثل عن أحوال

السودان.^(١)

(١) كان ذلك بعد الاتفاقية التي وقع عليها بطرس غالي عندما كان وزيرًا للخارجية وحمله الكثير ذنبها على الرغم من أنه لم يكن رئيسًا للحكومة، وعلى الرغم من أن مصر كانت تابعة للدولة العثمانية، وتم إرسال الأمر إليها فلم ترد.

الحزب الوطني يرد

وسنرى في وقائع آخر هذا العام أن الحزب الوطني قد وضع تقليدًا جديدًا وهو أن يصدر من ناحيته تقريرًا مفصلاً بأحوال البلاد ومُفندًا بطبيعة الحال مزاعم ومفتريات سلطة الاحتلال.

(٧ مارس ويصا واصف يخطب في الإسكندرية)

أقام الحزب الوطني (فرع الإسكندرية) اجتماعًا سياسيًا بمسرح زينيا وهو المسرح الذى خطب فيه مصطفى كامل خطبة الوداع، التي أعلن فيها تأليف الحزب الوطني رسميًا. وقد عينا بتسجيل هذه الواقعة إذ إنها أعظم شاهد على أن مصر لم تعرف حتى ذلك الوقت أي خلاف بين الأقباط والمسلمين، فقد كان نجم هذا الاجتماع هو الأستاذ ويصا واصف، وقد كان عضوًا في اللجنة الإدارية للحزب الوطني، وألقى بهذه الصفة خطابًا رائعًا باللغة الفرنسية حيث كان المدعوون للحفل أفرادًا من الجالية الأجنبية وقد جعل محور خطابه استنكار هذه النعمة الجديدة نعمة التفريق بين الأقباط والمسلمين، وسنرى كيف أن جورست كاد يشعل نار الفتنة بالفعل، ولكن البلد الطيب لا يلبث أن يحاصرها حتى إذا كانت ثورة ١٩١٩ أجهز عليها إلى الحد الذى سنرى فيه ويصا واصف هذا هو رئيس مجلس نواب مصر الإسلامية.

فقد أراد جورست بعد اغتيال بطرس باشا غالي أن يززع الوحدة الوطنية ويمزق الأمة بأيدي أبنائها من المسلمين والأقباط؛ إذ أعلن الورداني (١) ما قتل بطرس باشا إلا لأسباب دينية وأنه قبطي تولى رئاسة الوزارة عليهم.

(١) إبراهيم ناصف الورداني الذي اغتال بطرس باشا غالي، وسيأتي الحديث عنه في حادث الاغتيال.

(٢١ مارس محمد فريد يحتج)

أرسل محمد فريد إلى وزير حربية إنجلترا رداً على تصريحات كان قد تكلم بها في البرلمان الإنجليزي، وقال فيها إن وزارة الحربية لا تنوى انقاص قواتها في مصر "لاحتمال وقوع خلافات دينية في مصر" فأرسل محمد فريد له البرقية التالية:

"يحتج الحزب الوطني على ما ادعيتموه من إمكان حدوث خلافات دينية في مصر، ويصرح بأنه لا يخشى أبداً حدوث أمر من هذا القبيل، وأن الأمة كلها متحدة في طلب الجلاء عن البلاد".

حفلة التآبين الكبرى:

على أن أعظم مظاهر النشاط السياسي والوطني على الإطلاق في شهر مارس كان هو حفلة التآبين الكبرى التي أقيمت بمناسبة مرور أربعين يوماً على وفاة مصطفى كامل، حيث بعثت مشاعر الأمة من جديد حول ما عاش مصطفى كامل، ومات من أجله وأعنى به مقاومة للاحتلال البريطاني.

لائحة المعاشات الجديدة:

يقول أحمد شفيق باشا في مذكراته: في ٢ أبريل ١٩٠٨ حضر المستشار المالي (الإنجليزي) إلى سراي عابدين فقدم للخديو مشروع لائحة المعاشات للموظفين الملكيين، وطلب أخذ رأي سموه فيها فكلفني بالإطلاع عليها مع إسماعيل باشا أباطة، وموسى غالب باشا، فاجتمعنا وقارنا هذا المشروع بلائحة توفيق باشا. وفي اليوم التالي توجهت صباحاً للجمعية وعرضت على الخديو خلاصة البحث في مشروع اللائحة فكان الفرق بين اللائحتين ما يأتي:

- أولاً: أن أقصى المعاش صار بمقتضى المشروع الجديد ٨٠٠ جنيهًا سنويًا بدلاً من ستائة.
- ثانياً: أن معاش البنت أو الولد ينقطع بعد بلوغ أحدهما سن الثامنة عشرة بدل السادسة عشرة.

لم يعجب الدون جورست:

واللطيف أن هذا التعديل (المتواضع جداً) لم يعجب الإنجليز الذين كانوا يتقاضون عشرات الألوف فنرى الدون جورست ينعي في تقريره السنوى على مجلس شورى القوانين موافقته على هذا القانون، فيقول: «ومما يستحق الذكر أن هذه التعديلات لم تكن في مصلحة الممولين الذين ينوب المجلس عنهم (كذا؟!) ولا لتأييد مبدأ الاقتصاد في المصروفات العمومية، بل كان الغرض من كل واحد منها تحسين أحوال الذين يستحقون المعاش، ولو قبلتها الحكومة كما هي لترتب عليها تحميل الخزينة عبئاً مالياً يبلغ نحو ألف جنيه مصري في السنة.

الجهاد من أجل الدستور:

كان أبرز مظاهر النشاط الوطني خلال شهر أبريل هو الإلحاح في المطالبة بإصدار الدستور ففي ١٧ أبريل أقام الحزب الوطني اجتماعاً بدار التمثيل العربي وهو مسرح الشيخ سلامة حجازي، حيث ألقى محمد فريد رئيس الحزب أول خطاب سياسي جامع كان موضوع الدستور هو محوره الأساسي.

(٢٥ أبريل: مقابلة مع الخديو):

مضى الحزب الوطني في جمع التوقيعات على العرائض التي تطلب من الخديو إعلان الدستور، حتى إذا اكتمل للحزب جمع ٤٥ ألف توقيع من كل صاحب رأي وفكر في البلاد قابل محمد فريد الخديو لإعلامه بذلك. فطلب منه أن يحضر له هذه العرائض وأن يسلمها لشفيق باشا رئيس الديوان الخديو، فقدمها إليه في ٢٩ أبريل بخطاب هذا نصه:

رئيس ديوان الخديو سعادتلو

■ أفندم حضر تلو

أنشرف بإحاطتكم علمًا بأنه عندما تشرفت بمقابلة الجنب العالي الخديوي يوم السبت الماضي عرضت على سموه العمل الذي قام به الحزب الوطني بخصوص طلب مجلس نيابة من سموه، فأمرني حفظه الله بتقديم ما جمع للآن من العرائض لسعادتكم لعرضها على اعتابه السنية، فبناء على الأمر السامي أقدم لسعادتكم هذه العرائض في أربعة مجلدات تحتوي على ٦٩٠ عريضة عليها ما يزيد عن ٤٠ ألف توقيع وأنا سأداوم تقديم كل ما يجمع منها أولاً بأول لسعادتكم سائلاً المولى عز وجل أن يحفظ لحضرة الفخيمة الخديوية محط آمال الأمة وأن يوفقها إلى منح مصر هذا المطلب المقدس، الذي برهنت الأمة على رغبتها فيه وشدة احتياجها إليه، وفي الختام أقدم لسعادتكم أجلاً تحيات.

المخلص رئيس الحزب الوطني محمد فريد

■ ماذا دار في الاجتماع بين الخديو ومحمد فريد:

وقد كشف محمد فريد الستار عما دار بينه وبين الخديو في المقابلة التي جرت بينهما في أواخر شهر أبريل، وكان ذلك بمناسبة سفر محمد فريد إلى أوروبا في أوائل مايو، وإليك نص

المذكرات: "وفي مايو عزمْتُ على السفر إلى أوروبا وقابلته (الخديو) قبل السفر بيومين، ودار بيني وبينه الحديث التالي:

- الخديو: ماذا عزمْتَ ياسي فريد؟
- فريد: سأسافر إلى أوروبا وأسير في طريق مصطفى كامل حتى لا يُقال إن الحركة ماتت بموته، ولأظهر للعالم أن حركتنا قوية لا تقوم بقيام شخص ولا تسقط بموته.
- الخديو: عظيم .. عظيم سافر نجح الله مقاصدك.
- فريد: سأسافر إن شاء الله، وإنما أطلب من أفندينا ألا يعاكسني في مساعي، وألا يرسل من خلفي من يسعى ضدي أو يعرقل مساعي كما فعل أفندينا في العام الماضي (١٩٠٧) حينما أرسل حافظ عوض وأباظة باشا والشيخ علي يوسف إلى لوندرة لمعاكستي.
- الخديو: لا والله يا فريد لا تخف... مصطفى نوع وأنت نوع، ومع ذلك فأنا لم أرسل حافظ عوض في العام الماضي.
- فريد: إن أمر أرساله مثبت، وأنت أعطيته ٣٠٠ جنيه مصاريف سفرته.
- الخديو: لا والله ١٥٠ جنيه فقط (ثم تعلثم وتغير لونه) فقممت وانصرفت مودعاً.
- وكنت قبلها قد كلمته في أمر عرايض مجلس النواب فأمرني بتقديمها إلى ديوان الخديو
- فقدمتها قبل سفري إلى شفيق باشا بجواب رسمي من الحزب، ذكرتُ فيه أن هذا التصريح بناء على أمر الخديو.

العلاقات تسوء بين الخديو ومحمد فريد:

تكشف لنا هذه الأقوال الصريحة الواضحة أن سياسة الوفاق التي اختطها المعتمد البريطاني الجديد الدون جورست كانت قد بدأت تؤتي ثمارها فيها نحن نشهد بذور الشك في نفس فريد من ناحية الخديو. ولن تلبث هذه البذور أن تنمو، فسوف نرى أن الخديو نفسه سيسافر إلى لندن في مسعى لتحسين علاقته مع الإنجليز، وبعد ذلك سيسافر وفد على رأسه إسماعيل باشا أباطة ليسعى في الحصول على مجلس نيابي. ولكننا قبل أن نتحدث عن هذه الرحلات كل في حينه نشير إلى عمل قام به محمد فريد قبل سفره سيكون له أكبر الأثر على سير الحوادث.

(٢ مايو ١٩٠٨ - الشيخ عبد العزيز شاويش)

في هذا التاريخ ظهر أول مقال للشيخ عبد العزيز شاويش بصفته رئيسًا لتحرير جريدة اللواء، وكان محمد فريد، على ما يقول عبد الرحمن الراجحي في كتابه عنه، قد تعرّف بالشيخ عبد العزيز شاويش لأول مرة في مؤتمر المستشرقين، الذي انعقد في الجزائر عام ١٩٠٥ وعرفه مصطفى كامل بباريس سنة ١٩٠٦ فتمكنت بينهم أواصر الصداقة والميول الوطنية، فلما أن مات مصطفى كامل واختار محمد فريد لنفسه أن يستبقي لنفسه حرية الحركة والانتقال، رأى أن يعهد برئاسة تحرير اللواء إلى شخص كفء وطني متفرغ فعرض رئاسة التحرير على الشيخ عبد العزيز شاويش، وكان يشغل منصب مفتش في المعارف، فلم يتردد في قبول العرض وأسرع بالاستقالة من وظيفته وهو عمل ينطوي في ذلك الوقت على أقصى درجات الشجاعة والتضحية، فمن وظيفة كبيرة مرموقة يحف فيها كل صنوف الإجلال والتوقير، إلى

عمل محفوف بالمخاطر على ما قال هو نفسه في هذا المقال الذى أشرنا إليه، ولكنه علّق على هذه الحياة الجديدة بقوله:

الحى لا يموت إلا مرة

والموت أحلى من حياة مرة

وسرى كيف أن عبد العزيز شاويش سوف يلهب المشاعر ويصبح في العامين أو الثلاثة القادمة هو بؤرة النشاط السياسي داخل مصر، وقد لخص برنامج جريدة اللواء في هذه الفترة بالعبارة التالية:

"وسيطل اللواء كما كان عليه خادماً للأمة المصرية، مدافعاً عن الأريكة الخديوية، ما حرصت على مصلحة رعاياها، مجاهدًا الإنجليز ما بقوا في بلادنا، حاثًا على الفضيلة والأخلاق الكريمة داعيًا إلى توحيد عناصر الأمة على اختلاف مللها ونحلها وتباين مشاربها ولهجاتها".

رحلة محمد فريد في أوروبا:

والآن فلنتقل ملخصًا لنشاط محمد فريد في أوروبا كما جاء في مذكراته باعتبار أن مجريات هذا النشاط كانت تنشر بالتفصيل على صفحات اللواء، كما كانت جريدة الأهرام تنشر ما توافيها بها شركات الأنباء الأجنبية عن هذا النشاط، وكذلك جريدة المؤيد. يقول محمد فريد في مذكراته:

"سافرت من باريس إلى لوندرة (١) وأقمت بها بضعة أيام وزرت المستر "بلنت" وقابلنى روبرتسون من أعضاء مجلس النواب والمستر برمسلفورد وتناولنا الغذاء معًا

(١) أى مدينة لندن كما يسميها الفرنسيون.

فكلموني في ضرورة السكوت عن الاحتلال وعدم المطالبة بالجلء وهم يساعدوننا على نوال ما نطلب من الإصلاح الداخلي والدستوري. فرفضت طبعاً لثقتي أنها خدعة يراد بها اسقاط الحزب من أعين الأمة فيصبح آلة في يدهم كحزب الأمة أو كحزب حكومة".

بعدها سافرت إلى أدنبره حيث أقمت يومين أقام لى الطلبة المصريون مع الجمعية الإسلامية بها مأدبة حضرها اللورد حاكم المدينة وخطبت فيها بضرورة الجلء حتى تصبح الأمة المصرية صديقة للأمة الإنجليزية، تكون معها لا عليها إذا قامت بينها وبين دولة أخرى حرب عظمى".

(٢١ مايو - سفر الخديو إلى إنجلترا)

قال شفيق باشا في مذكراته: "في ٣١ مايو سافر الخديو للأستانة ومكث بها أسبوعاً ثم بارحها إلى فينا فباريس ولندرة ثم رجع إلى أوروبا وأمضى بها بضعة أسابيع ورحل نهائياً إلى الأستانة ثانية، وقال شفيق باشا عن نفسه: وبقيت في مصر لمباشرة الأعمال والاتصال بالنظار. ولكننا قبل أن نتحدث عن هذ الأعمال التي تتصل بالأحداث ننقل ما ذكره الدكتور إبراهيم عبده عن موقف جريدة الأهرام بخصوص هذه الرحلة، قال:

زيارة الخديو للندن

كان من سياسة الوفاق التي بنى دعامتها جورست أن يحدث تقارب بين القصرين؛ قصر عابدين حيث ينزل الخديو، وقصر الدوبارة حيث يربض العميد البريطاني، ومن آيات هذا التقارب في وجهات النظر أن يزور الخديو عباس الثانى عاصمة الإنجليز، وقد تم هذا في صيف ١٩٠٨ واستقبلت الصحف الإنجليزية خديو مصر استقبلاً حسناً، إلا أنها ذكرت في معرض الحفاوة به "أنه صديق الإنجليز وقد استطاع أن يصرف الشعور الوطني عن مكافحة

الاحتلال بالثورة والهياج" فهبت الأهرام تندد بهذا القول وكان مما قالته في عددها الصادر في ٢٤ يونيو ١٩٠٨م:

"وليُسْمُوها ثورة ونحن لا نسفك دماء ولا نخرب بيتًا، وليُسْمُوها هياجًا ونحن لا نهين أحدًا ولا نناهض أحدًا، وليُسْمُوها بما شاءوا من الأسماء وليقاوموها بما شاءوا من القوات، فإن الشرق سائر إلى التقدم، سائر إلى الحضارة، سائر إلى العمران، سائر إلى الاستقلال رغم كل معارض وكل ما قيل وقال".

ومضت جريدة الأهرام تفند تلك الصحف الإنجليزية وتهلّل رأيها في الخديو الذي زعمته صديقًا للاحتلال. (انتهى كلام الدكتور إبراهيم عبده ولكننا سوف نرى أن هذه المرحلة ستعجل بالفرقة بين محمد فريد والخديو).

تعيين الشيخ مصطفى المراغي قاضي قضاة السودان:

في ٢١ يوليو تمت الموافقة بين الخديو والإنجليز على تعيين الشيخ محمد مصطفى المراغي^(١) في منصب قاضي قضاة السودان وجاء في قرار تعيينه "أن تكون الأحكام الشرعية التي يصدرها القاضي منطبقة على ما يجري في المحاكم الشرعية في القطر المصري".

(٢٤ يوليو ١٩٠٨ - إعلان الدستور في تركيا):

في هذا اليوم أعلن الدستور في تركيا على أثر ثورة قامت بها جمعية الاتحاد والترقي وكان يتزعمها الضابطان أنور بك ونيازی بك من العسكريين وكان يساعدهما طلعت بك. وقد تحدث شفيق باشا طويلاً في مذكراته عن هذه الحركة، ولكننا نكتفي بإيراد أول رسالة وصلته في ٢٨ يوليو من شاهد عيان لما رأى وهو مرافق "للوالدة"^(٢) التي كانت تقيم في

^(١) وهو الذي سيصبح في عهد الملك شيخاً للجامع الأزهر.

^(٢) هو اللقب الذي كان يطلق على أم الخديو عباس الثان.

الآستانة ويدعى محمد بك عزت، قال: "في اليومين الماضيين ابتدأت المظاهرات من الصباح إلى المغرب والمجتمعون لا يقلون عن خمسين ألف رجل بين عالم وضابط وكاتب وتاجر وكثير من العوام وكل منهم يحمل علماً، وقد طافت المظاهرات بالوزارات جميعاً والموسيقى تصدح أمامهم وحلفوا جميع الوزراء على مبادئ الانقلاب بما فيهم شيخ الإسلام، وبعد ذلك تواجهوا لسراي يلدز، وكنت بين المتفرجين عليهم من تكية الشيخ ظافر، واستمر الموكب أربع ساعات بالضبط، وكلهم يصيحون هاتفين للدستور والحرية والمساواة، مما لم يكن يخطر على بال أحد، فسبحان مُقلب الأحوال في طرفة عين، وقد أصبحت الجرايد حرة وجوازات السفر كذلك والأهالي يتحدثون في الشؤون السياسية ملء أفواههم، وطلبة الحقوق وغيرهم كانوا في مقدمة الجميع وقد خرج طلاب مدرستي الطب والبحرية رغم أنف ضباطهم، والنهاية أن الواقع هنا يكاد الإنسان لا يصدقه ويعتبر نفسه في حلم من الأحلام.

رد الفعل في مصر

كان طبعياً أن يحدث إعلان الدستور في تركيا ردّاً عنيفاً في مصر، وقد رأينا فيما سبق مدى النشاط الذي يبذله الوطنيون في هذا السبيل وسنرى أن العام لن ينته قبل أن يتخذ مجلس شورى القوانين موقفاً محدداً، ونكتفي بإيراد أبيات من قصيدة نشرتها جريدة اللواء في ذلك الوقت، وقد تضمنها كتاب وطنيتي للشاعر المجاهد على الغاياتي والذي لن يلبث كما سنرى يطفو على وجه الأحداث وإليك الآن هذه الأبيات التي تلخص الموقف كله في مصر آنذاك:

منحت^(١) الدولة الدستور عدلاً
فما للنيل ليس له نصيب
فخابت من أدهاها الظنون
من الدستور وهو به قمين
ايمنعنا بنوا التاميز حقاً
وأنت أمامنا الملك الأمين؟
لعمرك أن في مصر أميراً
تراه ليس يحمل ما يشين
فمره يمنح الدستور مصرًا
فان لأمرك الباغي يدين

عودة محمد فريد ومحاكمة الشيخ عبد العزيز شاويش

عاد محمد فريد بعد جولته في أوروبا ليرى الحزب الوطني بل الأوساط الوطنية كلها مشغولة بمحاكمة الشيخ شاويش، وقد شغلت هذه القضية في ذلك الوقت الرأي العام. ويبدأ موضوع القضية بأن نشرت اللواء في ٢٨ مايو تحت عنوان "دنشواي أخرى في السودان - ٧٠ مشنوقاً و ١٣ سجيناً" ويدور الخبر حول ثورة قامت في بلدة "الكاملين" في السودان وقد أخذ الإنجليز الحركة وقبضوا على زعيمها وكان يدعى الشيخ عبد القادر، وحوكم هو ونفر من زملائه وحكم عليه وعلى أحد عشر ممن قاموا معه بالإعدام، كما حكم على ثمانية آخرين بالسجن المؤبد ومصادرة أموال المحكوم عليهم، ولكن الحاكم العام خفف الحكم فيما بعد إلى السجن المؤبد. وكان طبيعياً أن يصل الخبر الأول إلى مصر مضخماً جداً، ولم تصدر الحكومة المصرية بلاغاً بحقيقة ما جرى فكان أن نشر اللواء ما نشر.

وهنا فقط أصدرت نظارة الحرية بياناً بحقيقة ما حدث فنشرته جريدة اللواء أسوة ببقية الصحف ولكنها عقب عليه بعد بضعة أيام بشكها في صحة الوقائع كما أوردها البيان فكان أن قدمت الحكومة الشيخ عبد العزيز شاويش للمحاكمة بتهمة إهانة وزارة الحرب،

(١) الحديث موجه إلى السلطان عبد الحميد.

واعتبار المقال منطويًا على نشر خبر كاذب من شأنه تكدير السلم. وفي ٤ أغسطس صدر حكم محكمة عابدين الجزئية وهو يقضي ببراءة الشيخ عبد العزيز شاويش من تهمة نشر خبر كاذب والحكم عليه بغرامة قدرها ٢٠ جنيه عن التهمة واستأنفت النيابة هذا الحكم، ولكن محكمة الاستئناف قضت ببراءته من التهمتين ولك أن تتصور مقدار فرح الوطنيين بهذا الانتصار ومن هنا فسوف ترتب عليه سلطات الاحتلال بعض إجراءات كانت في وقتها من قبيل صب الزيت على النار بحيث تعرض لها جورست طويلاً في تقريره بالنقد على الرغم من تقديس الإنجليز لأحكام القضاء.

نص ما جاء في التقرير:

■ وإليك نص الفقرة التي وردت في التقرير:

"أما فيما يختص بقانون العقوبات فقدت بين فعلاً أن المواد الحالية فيه لا تمنع الشطط الذى هو موضوع الشكوى كما ظهر أخيراً من نتيجة محكمة الشيخ شاويش محرر "اللواء" فإن اللواء نشر مقالاً اتهم فيه حكومة السودان بالحكم على سبعين رجلاً بالإعدام وبإعدام أربعين منهم في قضية "الكاملين" وحشا مقاله طعنًا وقدحًا في الإنجليز على هذا الذنب الذى عدّه آخر ذنوبهم والحقيقة أن الإعدام نفذ في واحد فقط من الذين قبض عليهم وهم يحاربون جنود الحكومة وهو عبد القادر الذى كان السبب في قتل المستر سكوت منكريف والمأمور أمامه وهما أعزلان فلما حوكم محرر اللواء أمام المحكمة الابتدائية حكم عليه القاضي بتهمة فرعية وهي القذف في نظارة الحربية المصرية ولكنه برّأه من التهمة الأصلية بحجة أنه لم يثبت كذب الخبر الذى نشره اللواء ولما استؤنفت القضية حكمت المحكمة ببراءة الشيخ شاويش من التهمتين فهذه القضية وسواها حملت الجمهور على الاعتقاد بأن المحاكم لا تحسن النظر في

جرائم الصحافة. (انتهى بعض ما جاء في التقرير وسنرى في حوادث العام القادم (١٩٠٩) الاجراءات التي اتخذت لعلاج هذه الحالة من وجهة نظر الإنجليز.

(١٧ سبتمبر ١٩٠٨ - عودة الخديو إلى مصر):

عاد الخديو من رحلته خارج مصر والتي استغرقت نيفاً وثلاثة شهور وبعودته وانتهاء فصل الصيف بدأ نشاط الدولة والنشاط السياسي بخاصة يستأنف دوره، وكان موضوع الدستور هو الموضوع الذى يشغل كافة الأذهان وخصوصاً بعد إعلان الدستور في تركيا، في الوقت ذاته الذى قام وفد من جمعية شورى القوانين وعلى رأسه إسماعيل باشا أباطة إلى لندن للمطالبة بمجلس نيابى وإليك ما قاله أحمد شفيق باشا بهذا الصدد.

الحركة الوطنية و طلب الدستور في مصر:

في هذا العام ازدادت قوة الحركة الوطنية وتنبه الشعب إلى حقوقه السياسية ويرجع ذلك إلى أسباب منها التنافس بين الأحزاب السياسية الثلاثة التي تألفت في العام الماضى^(١). واتساع دائرة المناقشات في حقوق الشعب وما إليها. ومنها إعلان الدستور في تركيا وأخبار الأستانة التي كانت تصور الانقلاب العثماني تصويراً واضحاً وتبين قوة الشعب وأثرها مما كان له وقع عميق في مصر وأثر قوي في إذكاء الشعور الوطني. ومنه إحساس المصريين بتراجع الإنجليز واضطرارهم لتغيير عميدهم في مصر اللورد كرومر أمام قوة الوطنية المصرية. وقد كان من الأعضاء البارزين في مجلس شورى القوانين، أمثال حسن عبد الرازق باشا ومحمود سليمان باشا وإسماعيل أباطة باشا وعلي شعراوى باشا وأحمد يحيى باشا من يعمل بكل قواه لتتمتع مصر بدستور يشرك الأمة مع الحكومة في تصريف الأمور، وكان

(١) يقصد الحزب الوطني والذي ألفه مصطفى كامل وحل محمد فريد في رئاسته بعد وفاته وحزب الإصلاح الذى كان يرأسه الشيخ على يوسف وحزب الأمة الذي كان يرأسه محمود باشا سليمان.

الخديو لا يكره مثل هذا الطلب على أن يُتَّبَع في تحقيقه طريق معقولة هادئة. وكان يرى أن إسماعيل أباطة باشا هو خير من يستطيع السير في هذا الطريق بعيداً عن الأحزاب، لهذا شجّع إسماعيل أباطة باشا عندما فكر في السفر إلى لندن لتقديم مذكرة لوزير الخارجية يشرح بها الحالة في مصر ويطلب المزيد من الاشتراك بين الشعب والحكومة في تصريف الشؤون، بل زاد على ذلك (أي الخديو) فطلب من السير الدون جورست التوصية عليه لدى وزارة الخارجية، وقد فعل عملاً بسياسة الوفاق. وسافر الباشا ومعه محمد الشريعي باشا والسيد حسين القصبى ومحمد عثمان أباطة بك وعبد اللطيف الصورفانى بك وناشد حنا بك. وكان الدكتور إبراهيم الشوربجى متطوعاً لمساعدتهم والترجمة لهم طوال إقامتهم في لندن، وكان سفرهم أثناء وجود الخديو في أوروبا. فلقي (أي الوفد) من وزير الخارجية الرعاية وحسن الاستقبال وعاد إلى مصر في منتصف أغسطس وكانت وصاية جورست لهم أن يحضروا كلامهم في مسألة توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين دون الكلام عن الجلاء. (انتهى كلام أحمد شفيق)

محمد فريد يهاجم:

وقد التزم الوفد بهذا التوجيه ولم يتحدثوا عن موضوع الجلاء، ومن هنا فقد أثاروا على أنفسهم ثائرة محمد فريد الذى اعتبر سكوتهم عن المطالبة بالجلاء وقصر حديثهم (المطالبة بإصلاحات مما تنشره الجرايد كل يوم) اعتبر هذا المسلك من ناحيتهم تفريطاً في حق الوطنية المصرية ووصل هجومه عليهم الذروة في خطاب سياسي جامع ألقاه في الإسكندرية في ١٥ أغسطس، ثم خطب مرة أخرى بالمعنى نفسه في القاهرة بمناسبة تاريخ دخول الإنجليز إلى مصر في ١٤ سبتمبر.

خلاف محمد فريد مع الخديو:

وقد أدى ذلك إلى وقوع الفرقة نهائياً بين محمد فريد وبين الخديو ولأنقل لك نص مذكراته في هذا الموضوع:

"وكان من نتيجة رفض الاتفاق مع الإنجليز وطعني على الوفد الأباطي تغيّظ الخديو مني؛ لأنه كان ابتداءً في سياسة الوفاق (مع الإنجليز) وعضده في هذا بطرس باشا^(١). وكنت قد انتقدت هذه السياسة في خطبة أبريل سنة ١٩٠٨ وحذّرت الخديو من سوء نتائجها. ولكن بطرس تغلب عليه واقنعه بأن الحركة الوطنية لا شيء، والأحسن استعمال التشدد معها وسافرا معاً^(٢) إلى لوندرة وهناك تفوّقت سياسة الوفاق وعاد الخديو لمصر مُصرّاً على محاربتنا، واتتنا أخبار ذلك من باريس ممن قابلوه من الإخوان.

ولما عاد إلى مصر سافرتُ إلى الإسكندرية وقابلته في المقابلة العمومية التي حصلت بمناسبة عودته وبمناسبة شهر رمضان فسألني ماذا فعلت في أوروبا ياسي فريد؟ - ج: اشتغلت في تنفيذ البروجرام الذي اتفقنا عليه يا أفندينا...

فظهر عليه التغيّر.. وانصرفت من هذا اليوم وقد أيقنت أن الرجل خائن واتفق مع الإنجليز بواسطة بطرس باشا^(٣) والسير الدون جورست على محاربتنا فكتبت في اللواء مقالة شديدة ضده بعنوان "ماذا يقولون" كانت سبباً في طعن جرائد المؤيد والأهرام التي تأتمر بأوامر المعية. وزاد الخلاف بيننا نحن معشر الحزب الوطني وبين الخديو ورجاله.

(١) ومن هنا تبدأ ظهور طبيعة الموقف بين بطرس غالي والحزب الوطني.

(٢) تلك هي السفيرة التي تحدث عنها من هاجموا بطرس غالي وقالوا إنه والخديوي ذهبا لبييعة حرية البلد وعابوه على فعلها. وسيأتي السرد على هذا لاحقاً.

(٣) هنا تتضح الصورة وموقف فريد من بطرس غالي.

(٢١ أكتوبر ١٩٠٨: مجلس شورى القوانين والدستور)

وفي ٣١ أكتوبر اجتمع مجلس شورى القوانين في موعده المعتاد فظهر فيه جماع الأمة على المطالبة بالدستور. فقد تقدم اقتراح للمجلس هذا نصه:

"يطالب المجلس الحكومة بإعداد قانون يخول الأمة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة شؤون البلاد الداخلية وفي القيام بالشؤون المحلية بحيث يكون قرار الأمة نافذ المفعول في الشرائع والقوانين التي تسري على الوطنيين".

ومن الواضح كما يظهر في تقرير الدون جورست أنه لم يجر خلاف بين جميع أعضاء المجلس على موضوع القرار وإنما جرى خلاف حول موعد تقديمه حيث كان من رأي الأكثرية تأجيل اتخاذه لمدة شهرين، ولكن حتى هذا تصدى له عدد غير قليل (١٠ أعضاء) بالرفض - على أن المجلس انعقد بعد الشهرين (ديسمبر) ووافق بالإجماع، وقد أدى ذلك إلى هياج المعتمد البريطاني (الدون جورست) فراح يحمل على مجلس شورى القوانين في تقريره السنوي ويصفه بالانجراف وأنه خيب آمال التي كانت معقودة عليه، كما راح يندد بالشعب المصري وأنه غير صالح للنظام البرلماني، ولكننا سنرى أن ذلك كله لم يكن له سوى أثر واحد وهو زيادة تمسك الأمة بالدستور.

(١١ نوفمبر ١٩٠٨: استقالة مصطفى باشا فهمي)

على أن أعظم حدث شهده عام ١٩٠٨ قبيل نهايته هو استقالة مصطفى باشا فهمي، الذي كان رئيساً للوزارة المصرية مدة ثلاثة عشر عاماً متصلة، ولسنا نرى ما نقوله خيراً من أن نثبت ما قاله عنه الدون جورست في تقريره قال:

"وفي نوفمبر استقال مصطفى باشا فهمي من رئاسة مجلس النظار بسبب اعتلال صحته منذ زمان طويل، وقد أفاد عطوفته في الثلاث عشرة سنة التي تولى فيها الوزارة ببلاده وبريطانيا العظمى فائدة دائمة لا تزول بحسن مساعيه الدائمة الصادرة من نية خالصة في التوفيق بين العنصرين الإنجليزي والمصري وتعاونهما واتحادهما على خدم الحكومة فإن معظم التقدم والنجاح المادي والأدبي وهو ما لم تره في تاريخها كله فيحق لمصطفى فهمي وزملائه أن يهنأوا بالراحة التي نالوها بعد الجد والاجتهاد شاعرين بأنهم أحسنوا صنعاً لبلادهم وأهل بلادهم".

هذا وقد أنعم ملك إنجلترا على مصطفى باشا فهمي بنيشان الحمام من الدرجة الأولى اعترافاً بخدماته الجليلة.

(١٢ نوفمبر وزارة بطرس باشا غالي)

في مذكرات أحمد باشا شفيق تفصيل واف لكل ما دار وراء الستار بين الخديو ودون جورست حول استقالة مصطفى فهمي مما يدل على أنها بترتيب من الإنجليز، وما تظاهر به بعد ذلك دون جورست من أنه شديد الرغبة في أن لا يتداخل في مسألة اختيار رئيس الوزراء الجديد، ولكن الخديو لم ينطل عليه هذا المظهر وحرص على أن لا يختار بطرس غالي نهائياً إلا بعد أن تأتي موافقة لندن وقد جاءت على الفور، فانفذ الخديو عزمه بتعيين بطرس غالي رئيساً للحكومة، وقد كان الخديو (فيما يبدو) متحمساً لهذا الاختيار الذي تم بناء على ترشيح اسماعيل باشا أباطة، الذي كان الخديو لا يبرم كثيراً من الأمور إلا بعد استشارته واللطيف أن هذين المسلمين لم يريا بأساً في أن يتولى غالي الوزارة وكان الدون جورست (على ما يقول شفيق باشا في مذكراته) هو الذي تساءل عما إذا كان تعيين رئيس وزراء مسيحي لا يثير

اعتراض المسلمين فأجاب الخديو على الفور: أن مصر شهدت نوبار باشا رئيساً للحكومة، وقد كان مسيحياً وأجنبياً أما بطرس غالي فهو على الأقل مصري وعندنا أن هذه المقارنة غير سليمة فقد كان نوبار يفرض على مصر فرضاً بضغط من إنجلترا وفرنسا، بل إن الوزارة المصرية اشتملت على وزير إنجليزي وآخر فرنسي، ولما اجترأ إسماعيل باشا على تغيير هذا الوضع فقد عرشه كما رأينا (١)، فلا محل للمقارنة بين بطرس غالي ونوبار، وهو إذا كان قد وصل إلى هذا المنصب فقد وصل إليه بكفاءته البحتة وإخلاصه يدل على ذلك استقبال الصحافة المصرية على اختلاف مشاربها، لحكومته استقبلاً حسناً كما سنرى.

حوار حول سعد زغلول:

ونكون مقصرين في حق التاريخ إذا لم نسجل هنا حواراً دار حول سعد زغلول بين الخديو وبين دون جورست، وكلا الرجلين لا يرضيان عن سعد زغلول، ويتمنيان لو تخلصا منه ولكن شخصيته الجبارة فرضت نفسها عليهما فرضاً، وهو موقف فريد لا نحسب أن له مثيلاً في التاريخ مما يدل على أن زعامة سعد زغلول للأمة المصرية بعد ذلك لم تكن وليدة الصدفة وإنما كانت بجدارة واستعداد.

قال شفيق باشا رئيس ديوان الخديو في مذكراته:

"ثم تكلم جورست عن سعد باشا، فقال: إنه مستاء جداً منه بالنسبة لجفاء أخلاقه فهو متكبر قاس مثل الحجر، ولكنه إذا خرج مع الخارجين فربما يحصل منه ما يسؤونا - يعني أنه خائف من لسانه وأعماله - فإذا استصوب الخديو يبقى مدة شهرين أو ثلاثة ثم تعمل طريقة لإخراجه.

(١) راجع الموسوعة الجزء الثالث

قال الخديو: إن بطرس قال لي: إذا الإنجليز طلبوا إبقاء سعد فاتركه لي وأنا أعرف ما أفعله لخروجه.

ومن هذا الذي قاله بطرس غالي، يتضح أنه كان (يصبر) الخديو ويدعوه أن ينحني مؤقتاً عداءه لسعد زغلول وبطرس غالي وهو يعد بذلك كان يعرف أن سعد زغلول يضع كرامته فوق كل اعتبار.

تشكيل الوزارة:

- تشكلت وزارة بطرس باشا غالي على الوجه التالي
- بطرس غالي (رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية)
- أحمد باشا حشمت (ناظرًا للمالية)
- محمد باشا سعيد (ناظرًا للدخلية)
- حسين باشا رشدي (ناظرًا للحقانية)
- سعد باشا زغلول (ناظرًا للمعارف)
- إسماعيل باشا سري (ناظرًا للأشغال الحربية)

حسن استقبال الأمة للوزارة الجديدة:

وقد تحدث جورست في تقريره السنوي عن الترحيب العام الذي استقبلت به الوزارة، قال: "وقد رحبت الصحف العربية بهذه الوزارة وأعربت عن سرورها بتشكيلها وارتاح الجمهور إليها وأبدى ثقته بها واعتبر تشكيلها عربوناً لدوام السياسة التي تقضي بإشراك المصريين في حكم بلادهم جهد الطاقة".

والمعتمد البريطاني لم يعد الصواب في تسجيل الارتياح العام الذى قابل به الرأي العام الوزارة الجديدة، ولن أنقل لك ما قاله الشيخ يوسف في جريدة المؤيد فقد اختير أحمد حشمت وكيل حزب الإصلاح^(١) ليكون وزيراً للمالية.

ولن أنقل كلام الأهرام أو الجريدة بل سأنقل لك من جريدة اللواء ومن مقال لمحمد فريد بالذات، والذي رأيناه لا يجامل ولا يحابي. قال في مقال طويل ندد في مستهلّه بوزارة مصطفى المستقبلية ثم قال: "كل أعضاء هذه الوزارة من رجال العصر المتعلمين، فمنهم أربعة من حائزي الشهادات العليا في العلوم الحقوقية، وهم: حسين رشدي، وسعد باشا زغلول، ومحمد بك سعيد، وأحمد باشا حشمت، وواحد من أكبر مهندسي العالم بشهادة الخاص والعام وهو إسماعيل باشا سري، أما رئيسهم فإنه وإن لم يكن من حائزي الشهادات"^(٢) إلا أنه ممن يشهد لهم بالنباهة والذكاء والدهاء، فالوزارة الحالية في مجموعها من أحسن ما يتمنى لمصر والمصريين". ومضى محمد فريد في أداء واجبه فراح يطالبهم بأن يكونوا عوناً للمصريين على نيل الدستور.

وقفه لابد منها:

ويعرب لنا صاحب الموسوعة بلافتة صغيرة، عبارة بسيطة في غاية الأهمية والاعتبار للباحث الحازق الفطن في التاريخ بعين الذكاء والعدل والانصاف بعبارة: (التي تورطت فيها الوزارة)، التي ستأتي في فقرته التالية، إذ يقول فيها:

^(١) كان الشيخ على يوسف هو رئيس حزب الإصلاح.

^(٢) بقصده الشهادات العليا التي تؤخذ من الدولة نفسها.

مصر لا تعرف التعصب:

وهكذا سقط ما كان جورست يتخوف منه فلم يحدث في كل تاريخ مصر الحديث أن استقبلت حكومة بكل هذا الرضا وهذا التفاؤل فإذا حدث بعد ذلك أن انقلب الرأي العام على هذه الوزارة إلى الحد الذي انتهى إلى اغتيال بطرس غالي، فلم يكن ذلك نتيجة التعصب الديني كما زعم الزاعمون آنذاك، وإنما نتيجة سلسلة الأعمال التي تورطت فيها الوزارة كما سوف نرى.

الحركات الطلابية:

بلغ نشاط الطلبة الوطني ذروته في شهري نوفمبر وديسمبر من هذا العام ويتضح ذلك من سخط المعتمد البريطاني على هذا النشاط إلى الحد الذي جعله يتبرم من نشر التعليم في مصر، وإليك ما قال: "وأصبح الآن الركن الأعظم الذي يعتمد الحزب الوطني عليه تلاميذ المدارس.. على أن التلاميذ بذلوا قصارى جهدهم ليتعاضوا بالأكثر من الحركة السياسية مما ينقصهم بسبب حداثة سنهم وقلة اختبارهم فانتهزوا في الأشهر الأخيرة كل فرصة سواء كانت موافقة أو غير موافقة للصياح بطلب الدستور، وقد اختاروا طرقاً لا تجدي في إنجاح مسعاهم وأدراك أمنيته، ولكنها زادت متاعب رجال البوليس في حفظ النظام في شوارع القاهرة، على أن ميل التلاميذ هذا إلى الاشتغال بالسياسة والقيام بالمظاهرات العمومية أمر يستحق الانتباه، فإن عددًا كبيرًا من الشبان المصريين الذين يجب أن تناط بهم الآمال في سير البلاد وتقدمها في سبيل الاستقلال اختلّ نظامهم باشتراكهم في هذا التحريض الأحمق، فأهملوا دروسهم وجعلوا نظام المدرسة على شفا جرف هار، ومعظم الذنب في ذلك على قليل من الجرائد العربية الساقطة التي جعلت دأبها استصراخ التلاميذ واستنهاض همهم".

وأحسب أن ليس هناك ما يكشف عن مدى ما بلغ إليه الطلبة من تأثير في الحياة العامة أكثر من هذه الشكوى.

بعض أعمال الطلبة:

ولقد سجل عبد الرحمن الرافعي في كتابه عن محمد فريد بعض وقائع هذا النشاط، فعندما أضرب عمال مطبعة اللواء تحت تحريض المحرضين من خصوم الوطنية ليعطوا صدور اللواء تطوع الطلاب لإصدار الجريدة بحيث لم يتعطل صدورها يوماً واحداً - وكان الإنجليز يقيمون احتفالاً سنوياً في ٩ نوفمبر احتفالاً بعيد ميلاد ملكهم فانتهاز طلاب مدرسة الحقوق هذه المناسبة وقد كانت مدرستهم تقع في ميدان عابدين لكي يهتفوا مطالبين بالدستور.

ويقول لنا شفيق باشا عن هذه الواقعة: "وقد أعجب الجميع بنظام الطلبة والترتيب بحيث كان يخيل للرأي والسامع أن هذه الظاهرة كانت ضمن برنامج الاحتفال الإنجليزي".

ثم يحدثنا فيما يحدث أن الخديو تلقى رسالة تهدده بنسفه في عربته، "وكان رأى الخديو أن محرر هذا الخطاب هو أحد رجال الحزب الوطني من أتباع محمد فريد". ويمضي فيحدثنا عن شتى صنوف الاضطرابات في أوساط الطلبة وإغلاق مدرسة المهندسخانة شهرين، وعن موجة الفرع التي غمرتهم جميعاً مما قد يقع من الطلاب والخديو متوجه لصلاة الجمعة في مسجد السيدة زينب.

(أول ديسمبر – مجلس شورى القوانين)

يتحدث شفيق باشا عما جرى في مجلس شورى القوانين بخصوص طلب الدستور الذي كان قد تأجل كما ذكرنا من قبل إلى هذه الدورة وصدر القرار الذي أشرنا إليه سابقاً.

المشادة بين الخديو والحزب الوطني

تحت هذا العنوان بختم أحمد شفيق باشا عن عام ١٩٠٨ وكيف أنه سمع الخديو في ١١ ديسمبر يشكو شكوى مرة للشيخ علي يوسف من حملة جريدة اللواء عليه واتهامه بالخيانة وكان مما قاله: "كيف أمضي خمسة عشر عاماً في حروب عنيفة مع الإنجليز، ثم ينسى هؤلاء المفترون ذلك ويقولون: إني خائن، ولو كان ادعاؤهم شيئاً آخر لما صعب عليّ، ولكن لا يمكن أن أكون خائناً".

(٢٥ ديسمبر – الاحتفال بمرور سنة على إنشاء الحزب الوطني):

عقد الحزب الوطني بدار اللواء (شارع نوبار) جميعته العمومية بمناسبة مرور عام على اجتماعها الأول وألقى محمد فريد خطاباً إضافياً حول ما قام به الحزب من جهود عقب وفاة مصطفى كامل واستعرض أحوال البلاد استعراضاً كاملاً خلال العام المنصرم.

وقد سنّ الحزب الوطني تقليداً جديداً نافعا، وهو أن يصدر تقريراً إضافياً يشمل كل نواحي الحياة المصرية معارضاً بذلك التقرير الإنجليزي، وفي كتاب عبد الرحمن الرافعي عن محمد فريد تفصيل عن مواد هذا التقرير وكان أهم ما تحدّث عنه محمد فريد في خطابه هو حركة المطالبة بالدستور التي قويت واشتدت بعد انضمام مجلس شورى القوانين إليها ثم تحدّث عن مدارس الشعب التي شرع الحزب بالتعاون مع نادي المدارس العليا بإنشائها.

قرارات الجمعية العمومية:

■ وقد انتهت الجمعية العمومية بإصدار قرارين:

١ - تجديد الاحتجاج على الاحتلال الإنجليزي.

٢ - طلب الدستور من الخديو.

الميزانية والحساب الختامي لعام ١٩٠٨:

جاءت نتيجة الحساب الختامي لعام ١٩٠٨ كما حرص الإنجليز منذ عهد كرومر أن يفعلوا وهو أن ينتهي الحساب الختامي بفائض في الميزانية، حيث قدرت الميزانية أن إيرادات عام ١٩٠٨ سوف تكون (١٥٠٣٠٠٠) جنيه فقد كانت الإيرادات الحقيقية في نهاية العام ١٥٥٢٢٠٠٠ جنيه، وحيث قدرت المصروفات في الميزانية بـ ١٤٧٣٠٠٠٠ فإن ما صرف بالفعل كان ١٤٤٠٨٠٠٠ جنيه، أي أن الحساب النهائي كان بزيادة قدرها ١١١٤٠٠٠٠ جنيه.

(عام ١٩٠٩ عيد الهجرة عطلة رسمية)

كان من أهم القرارات التي اتخذتها وزارة بطرس غالي من مستهل العام الجديد هو اعتبار أول السنة الهجرية يوم عطلة رسمية ففي عشرين يناير صدر ملحق للوقائع المصرية يتضمن القرار التالي: "بمناسبة أول السنة الهجرية الجديدة ستقبل نظارات الحكومة ومصالحها يوم السبت أول محرم سنة ١٣٢٧-٢٣ يناير سنة ١٩٠٩". وهكذا تقرر العطلة الرسمية في أعظم مناسبة إسلامية في عهد رئيس وزراء قبضي، وليس ذلك إلا دليلاً على عمق مصريته، فما دامت أغلبية البلاد مسلمة فعلى رئيس حكومتها أن يحسّ بشعور هذه الأغلبية المسلمة لو كان مسيحياً.

الحزب الوطني يحتفل:

وكان الحزب الوطني هو الذى استن هذه السنة منذ العام الماضى وأقام الاحتفال هذا العام بدار التمثيل العربى (مسرح الشيخ سلامة حجازي). ويهمننا من الاحتفال قصيدة حافظ إبراهيم التي تعتبر تلخيصًا وتصويرًا للأحداث الجارية وعلى ذكر حافظ إبراهيم، ففي الأعوام السابقة كان أحمد شوقي شاعر الخديوي يقف إلى جوار مصطفى كامل فكل ما يقوله مصطفى كامل نثرًا يردده أحمد شوقي شعراً، حتى إذا مات مصطفى كامل من ناحية وتمت القطيعة بين الخديو والحزب الوطني من الناحية الأخرى غاب شوقي عن حفلات الحزب الوطني، وبرز حافظ إبراهيم فاحتل بدوره احتفالات الحزب الوطني. وإليك بعض أبيات من هذه القصيدة الرائعة والتي تشير إلى هجرة الرسول من ناحية وتشير إلى الأحداث الجارية من الناحية الأخرى، قال في مطلعها:

أطل على الأكوان والخلق تنظر

هلال رآه المسلمون فكبروا

وقال عن هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم:

وهاجر فيه خير داع إلى الهدى

يحف به من قوة الله عسكر

يماشيه جبريل وتسعى وراءه

ملائكة ترعى خطاه وتخفر

يسراه برهان من الله ساطع

هـدى وبمناه الكتاب المطهر

فكان على أبواب مكة ركبـه

وفي يثرب أنواره تنفجر

حركة المطالبة بالدستور

وتمضى القصيدة في عشرات من الأبيات الرائعة تستعرض تاريخ الأحداث، ثم تعكس

الروح العارمة التي كانت تغمر مصر آنذاك ونعنى بها روح المطالبة بالدستور قال:

ويا طالبى الدستور لا تسكنوا ولا

تبيتوا على يأس ولا تتضجروا

أدوا له صدر المكان فإنني

أراه على أبوابكم يتخطر

ولا تنطقوا إلا صواباً فإنني

أخاف عليكم أن يقال تهوروا

لقد ظفر الأتراك عدلاً بسؤلهم

ونحن على الآثار لاشك نظفر

وقد عمت الفرحة أرجاء البلاد بأن أصبح الاحتفال بعيد الهجرة رسمياً فاقامت

الاحتفالات في طول البلاد وعرضها.

(٣٠ يناير ١٩٠٩ تعيين الأمير حسين كامل رئيساً لمجلس الشورى):

في ٣٠ يناير صدر أمرٌ عالٍ بتعيين الأمير (البرنس كما كان يقال وقتها) حسين كامل رئيسًا لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية كان تعيينه في هذا المنصب بمثابة الإعلاء من مكانة المجلس وزيادة مكانته.

أول فبراير – انعقاد الجمعية العمومية

وعقدت الجمعية العمومية في أول فبراير برئاسة الأمير لأول مرة وكان قرار تعيينه رئيسًا للجمعية قد أحيا الآمال في قرب تحويلها إلى مجلس نيابي ولذلك كانت خيبة أملهم كبيرة عندما خلت خطبة الافتتاح التي ألقاها الخديو من الإشارة إلى مجلس النواب من قرب أو بعد، ولذلك أعرب أعضاء الجمعية عن استيائهم في الجلسة الختامية.

(١١ فبراير ١٩٠٩ – ذكرى مصطفى كامل)

كان يوم الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل في ١١ فبراير من هذه السنة رجّةً في حياة البلاد الوطنية، فعندما خرجت مصر كلها في جزع وله يوم وفاة مصطفى كامل، وكان من بين الحزاني من بنوا شهرتهم على أساس الهجوم عليه وأعنى به لطفي السيد محرر الجريدة، والذي نشر على سبيل المثال آخر خطاب ألقاه مصطفى كامل قبل موته تحت عنوان "ناقل الكفر ليس بكافر" فلما أن مات مصطفى كامل كان من أشد الناس جزعًا عليه حتى لقد ارتدى السواد وكان هو الذي دعا لإقامة تمثال لمصطفى كامل وبلغ من حزنه العميق إلى حد أن الدكتور محمد حسين هيكل يحدثنا في مذكراته أن هذا التصرف من (خاله) لم يعجبه ورأى فيه تناقضًا، وليس ذلك إلا صورة من الإحساس بالفجعة، وقد كان قاسم أمين هو الذي أدرك أن هذا التفجع هو آية الوطنية المصرية التي بعثت، وعبر عما حدث بأن قلب مصر قد خفق، ولكن الإنجليز تصوروا أن ما حدث لا يزيد عن رد الفعل العاطفي الذي يحدث عند

المصريين لدى أي وفاة، فلما أن حال الحول على وفاة مصطفى كامل وجاء يوم ذكره كانت هذه فرصة الحزب الوطني ليظهر أن ما حدث يوم وفاة مصطفى كامل لم يكن مجرد انفعال وقتي، وإنما هو آية مشاعر وطنية عميقة، فراحت الصحف بعامة وجريدة اللواء بخاصة تذكّر الأمة بهذا الحدث وكتب محمد فريد مقالاً نرى أن نقتبس منه فقرة تصور الأسس والأهداف التي احتفل بذكر مصطفى كامل للتعبير عنها، قال في اليوم السابق على الذكرى: إن الحفلات التي تقام غداً في أغلب البنادر والقرى لأكبر دليل على نماء الشعور الوطني في البلاد وأكبر مشجع لنا على السير في هذا الطريق القويم طريق خدمة الوطن والسعي المتواصل لنيل الدستور والحصول على الجلاء مهما اعترضتنا من العقبات. إن الشعور الحقيقي ينمو كلما كان الطريق وعراً قد مُهّد منه جزءٌ ليس بالقليل وأصبح الدستور على الأبواب بعد اتحاد مجلس الشورى والجمعية العمومية على طلبه ومآزرة الأمة لهما .. وبعد نيل إخواننا العثمانيين له، فثابروا .. إلخ).

وهكذا نرى أن المطالب الوطنية قد تحدت في مطلبين :

١ - الدستور

٢ - الجلاء

ومن هنا فإن المظاهرة التي قامت في اليوم التالي وعمت البلاد لم تكن مجرد انفعال أحدثته وفاة مصطفى كامل وإنما كانت مظاهرة قومية للتعبير عن تأييد هذين المطلبين، ولندع الآن لعبد الرحمن الرافعي يصف لنا هذه المظاهرة الوطنية الكبرى فقد كان شاهد عيان لها، بل ربما كان أحد منظميها قال:

"سار الموكب يوم ١١ فبراير ١٩٠٩ من دار اللواء بشارع الدواوين إلى مدفن الزعيم الأول فكان موكباً رهيباً أعاد إلى الأذهان جلال موكب الجنازة، احتشدت فيه طوائف الشعب وطلبة المدارس جميعاً واللجان الفرعية للحزب الوطني، وكان طائفة تحمل علمها مجللاً بالسواد، وسار الموكب على الترتيب الذي وضعته لجنة الاحتفال، وكان النظام كاملاً والسكون شاملاً، واخترق الشوارع المؤدية إلى المدفن فزحرت بالجموع الحاشدة، وكان لا يمر في طريق إلا ويسود السكون الواقفين على الجوانب. وعطلت قطارات الترام والعربات في كل مكان مر فيه، ورفعت المحال التجارية التي مر بها شارات الحداد اشتراكاً في الاحتفال وانتهى الموكب إلى مدفن الزعيم. ووقف على القبر شاعر النيل حافظ إبراهيم فألقى قصيدته التي جاء في مطلعها:

طوفوا بأركان هذا القبر واستلموا

وأقضوا هنالك ما تقضى به الذمم

■ ويبلغ حافظ ذروة الموسيقى والعاطفة الجياشة ورقة التعبير فيقول:

إنني أرى وفؤادي ليس يكذبني

روحاً يحف بها الأكبار والعظم

أرى جللاً، أرى نوراً أرى ملكاً

أرى محيياً يحيننا ويتسم

الله أكبر هذا الوجه أعرفه

هذا فتى النيل هذا المفرد المعلم

غضوا العيون وحيوه تحيته

من القلوب إذا لم تسعد الكلم

واقسموا أن تدودوا عن مبادئه

فنحن في موقف يحلو به القسم

يقول عبد الرحمن الرافعي (ولابد أن كان واحدًا من الحاضرين) وعند وصول حافظ

إبراهيم إلى هذا البيت الذي دعا فيه إلى القسم ضج الحاضرون بالهتاف أقسمنا أقسمنا، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا في تاريخ الحركة الوطنية.

وفي خلال هذه الفترة قامت حكومة غالي بعمل يحسب لها ولا يمكن إنكاره أو غض

النظر عنه، بل لابد وأن يذكر من إنجازات غالي السياسية ألا وهو «جعل جلسات مجلس الشورى علنية بعد أن كانت سرية لا يدرى عما يجري بداخلها».

(٢٣ مارس ١٩٠٩ جعل جلسات مجلس الشورى علنية):

كان محالًا أن لا يتجاوب الإنجليز مع الرغبة العارمة في أن يكون للأمة مجلس نواب،

فسمحوا للحكومة أن تقوم بإجراء شكلي متصورين أنه لن يقدم أو يؤخر من الناحية

العلمية، ولكننا سنرى أن هذا الإجراء الذي تصوره الإنجليز شكليًا سيحول الجمعية

العمومية بالفعل إلى مجلس نواب يُصدر قرارًا حاسمًا في قضية مصيرية، أما هذا القرار الذي

نتحدث عنه فهو جعل جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية بعد أن

كانت سرية منذ إنشائها سنة ١٨٨٣ فصدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٩ وهو يقضى بذلك.

(٢٥ مارس — بحث قانون المطبوعات):

في ٢٥ مارس ١٩٠٩ أقدمت حكومة بطرس باشا غالي على إجراء أقام الدنيا وأفعلها، وقد اعتبر الإجراء بمثابة لزمة كبيرة وجهت إلى الحركة الوطنية، وقد كان صدوره بمثابة مفترق الطرق بالنسبة لحكومة بطرس غالي التي استقبلتها الأمة كما رأينا استقبالا حسنا، فلم يكد هذا الإجراء يقع حتى فقدت الحكومة ثقة العناصر الوطنية كلها على اختلاف مناهجها. أما هذا الإجراء الذي نعينه فهو إحياء قانون قديم للمطبوعات كانت حكومة الثورة العربية قد أصدره عام ١٨٨١ لحماية الثورة آنذاك، فلما أن احتل الإنجليز مصر توقف العمل بهذا القانون، وكان كرومر من المؤمنين بحرية الصحافة ويقول أن حرية الصحافة تطلعه على تيارات ما كان ليطلع عليها لو لم تكن هناك حرية للصحافة، وهكذا كان مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يطالبان بتقييد الصحافة وكرومر يرفض، فلما أن ذهب كرومر وحل محله جورست، وحلت سياسة الوفاق واشتدت الحركة الوطنية، اتفقت الأطراف المعنية (الخديو والإنجليز والحكومة على بعث القانون، فأصدر مجلس الوزراء في ٢٥ مارس القرار التالي "أن الحكومة منذ سنة ١٨٩٤ لم تنفذ قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وحيث إن الجمعية العمومية طلبت من الحكومة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود وعن الفوضى التي وصلت إليها وأرسل إليها مجلس شورى القوانين طلباً مثل ذلك في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٤، وحيث إن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد إلا تمادياً في التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك إلى شكوى الناس بلسان الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين من هذه الحالة التي أضرت بمصالح البلاد ضرراً بليغاً، فقد قرر مجلس الوزراء ما يلي: يعمل بأحكام قانون المطبوعات فيما يتعلق منها بنشر الجرائد في القطر المصرى".

مذكرات شفيق باشا وقانون المطبوعات:

ولقد حدثنا شفيق باشا طويلاً عما جرى وراء الستار قبل إصدار هذا القرار وكان الخديو على ما يبدو هو صاحب الاقتراح فصدع بطرس غالي بهذا التوجيه، فاتصل بجورست الذى لابد أن يكون رحب به كل الترحيب، ولكن المحيطين بالخديو خوفوه عاقبة هذا الأمر وقد سجّل لنا شفيق باشا فيما سجّل مقابلة عاصفة بين الشيخ على يوسف وبين الخديو حول هذا الموضوع مما جعل الخديو بالفعل يتراجع عن هذا الإجراء، ولما كان الوزراء (محمد سعيد وسعد زغلول وحسين رشدى) كانوا معارضين في الموضوع منذ البداية فقد عملوا على إيقاف الموضوع.

صدى القانون:

ويجمل لنا شفيق باشا رد فعل هذا القرار تحت العنوان السابق ويقول: نشرت الوقائع الرسمية في ٢٧ مارس قرار مجلس النظار بتنفيذ قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ على الصحف والمطابع والقرار الخاص بتكليف ناظر الداخلية بإحالة المتهمين على القضاء ما لم يقرر مجلس النظار تطبيق مادة ١٣ من القانون المذكور فثارت لذلك جميع الصحف والمطابع والقرار الخاص بتكليف ناظر الداخلية بإحالة المتهمين على القضاء ما لم يقرر مجلس النظار تطبيق مادة ١٣ من القانون المذكور. فثارت لذلك جميع الصحف وحملت «اللواء» على القانون بعنف ووردت تلغرافات للحكومة بالاستياء منه، وفي اليوم التالي ذهب الخديو إلى المحطة لتوديع الدوق أوف كنت، وفي أثناء ذهابه وعودته إلى عابدين لاحظ أن بعض الطلبة الذين ينتمون إلى الحزب الوطني كانوا جالسين على قهوة الشيشة وغيرها وهم في حالة عدم اكتراث، ولما مر عليهم لم يتحركوا ولم يقفوا لأداء السلام بل بالعكس رفعوا ساقاً فوق ساق ونظروا إليه،

وقد شعر سموه أنه لا بد وأن يكون الحزب كلفهم بتنظيم هذه المظاهرة انتقاماً منه بسبب قانون المطبوعات والصحافة.

وفي يوم ٢٩ مارس حضر للسراي سكرتير الحزب الوطني وسلمنى خطاباً بإسم الخديو وفيه احتجاج من لجنة إدارة الحزب الوطني، وبلغنى من سموه بعد ذلك أنه ورد للنظام إنذار بأن عشرة من الطلبة سينتقمون منهم ويقتلونهم.

(٢٧ مارس تقرير الإنجليز):

في هذا اليوم تم نشر وتوزيع التقرير السنوي الذى يرفعه المعتمد البريطانى إلى وزير خارجية إنجلترا (السير ادوارد جراي) وجاء في أوله: اتشرف برفع تقريرى عن التقدم الذى تم في مصالح الحكومة المصرية عام ١٩٠٨.

وقد استعرضنا بالتفصيل فيما سبق تقرير سنة ١٩٠٧ ولا يعدو هذا التقرير أن يكون نسخة مكررة، وقد اقتبسنا منه بعض التعليقات على شتى المسائل، وأرى أن أنقل نص ما جاء في هذا التقرير عن الجامعة ذلك المولود الجديد الذى أقامته الأمة تعبيراً عن إرادتها في مقاومة الإنجليز بالاستزادة من العلم. وإليك نص ما جاء في التقرير:

الجامعة المصرية:

ذكرت في تقرير السنة الماضية المبادئ العمومية التي اقترح اتباعها في إدارة هذا المعهد العلمي وقلت: أن الحكومة مستعدة لأن تنشط المشروع بكل طاقتها وتمده بمعونتها. وأقول الآن: إن سمو الخديو فتح الجامعة في شهر ديسمبر الماضي فدخلت في سنتها الأولى في أحوال تبشّر بالنجاح وأهم الأغراض التي ترمي إليها الجامعة هي:

أن يكون فيها أساتذة قادرون على إلقاء خطب بالعربية عن أخص العلوم التي تدرس في أوروبا، وتوصلاً إلى هذا الغرض، أرسلت ١١ تلميذاً إلى أوروبا ليدرسوا دروساً عالية في جامعات لندن وباريس وليون وقد جاءت التقارير عن نجاح هؤلاء التلامذة بما يشرح الصدر.

١- إطلاع الجمهور في مصر على أحدث ما وصلت إليه العلوم والآداب في أوروبا وذلك بإلقاء محاضرات في آداب اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية وتاريخ الحضارات الشرقية القديمة وتاريخ حضارة الإسلام وعلاقة العالم الإسلامي بالغرب، والأساتذة خمسة ثلاثة أوروبيون ومصريان ومتوسط عدد الذين يحضرون هذه المحاضرات ١٢٠ وهو عدد كبير يفوق ما كان منتظراً. وقد بلغ عدد الذين قيدوا أسماءهم بين طلاب الجامعة ٧٥٤ منهم ٦٧٨ من المصريين بينهم ٥٠٨ مسلمون وبين الطلاب ٢٤٣ من مستخدمي الحكومة و ٣١ من النساء.

أول أبريل - المظاهرات تصل إلى الذروة:

منذ صدر الأمر ببعث قانون المطبوعات عمّت الدوائر الوطنية وبخاصة من الشباب موجة من السخط أشار شفيق باشا إلى بعض منها، ولكن الذي لم يتوقعه الإنجليز بحال هو أن ينظم الشباب مظاهرات صاخبة رغماً من تحذيرات وزارة الداخلية، ووصلت هذه المظاهرات إلى ذروة لم تشهدها البلاد من قبل في أول أبريل حيث احتشد أكثر من عشرة آلاف شخص على ما يروى عبد الرحمن الرافعي اجتمعوا في حديقة الجزيرة (بحيث توجد أرض المعارض الآن) وساروا فوق كوبرى قصر النيل قاصدين ميدان الأوبرا، وهناك تصدى لهم البوليس تحت رئاسة الحكمदार الإنجليزي هارفي باشا، وهنا يشبت معركة لأول مرة بين

المتظاهرين والبوليس فأصيب الكثيرون، واعتقل البوليس العشرات وقدم الزعماء إلى المحاكمة فحكم على البعض بالحبس.

ومن المحقق أن هذه المظاهرة كانت شيئاً جديداً في حياة مصر السياسية منذ الاحتلال البريطاني بحيث أنها كانت أول شيء يقص على الخديو وهو بعد لا يزال في محطة السكة الحديد وقد وصل إليها عائداً من السودان حيث كان يفتتح ميناء بور سودان وإليك ما قاله شفيق باشا في مذكراته:

مظاهرة الطلبة:

ولما عاد سموه إلى القاهرة في ٥ أبريل بعد افتتاح بور سودان كان النظار في انتظاره مع البرنس محمد على باشا فعلمنا منهم أنه وقعت أثناء غياب سموه مظاهرة كبيرة قام بها الطلاب المنتمون للحزب الوطني، وأن هارفي باشا الحكمدار الذي كان مُشرفاً على تشييتهم سقط عن جواده ولكن البوليس تمكن من القبض على ناصية الحال وقبض على عدد من المتظاهرين لتقديمهم للمحاكمة، وعلمنا أن جيش الاحتلال كان على استعداد لأول إشارة، وأن القائد العام كان يراقب بنفسه المظاهرة في ميدان الأوبرا. وقد لامهم على عدم إرسال الأخبار إليه مدة غيابه ولا سيما في أمر هذه الخطورة.

ثم يحدثنا شفيق باشا كيف أثير موضوع قانون المطبوعات في مجلس شورى القوانين حيث اقترح على باشا شعراوي إلغاء القانون فعارضه إسماعيل باشا بأباطة، لأن المجلس لا يملك سلطة الإلغاء والأصح أن يطلب المجلس من الحكومة عمل قانون جديد يكون صالحاً. فتقدم أحد أعضاء المجلس وهو مقار باشا عبد الشهيد للموافقة على القانون بحالته فكان أن حصل اقتراحه على أغلبية، ويُعلّق شفيق باشا على هذه النتيجة بقوله:

"ولقد كانت هذه النتيجة سيئة المغزى بالنسبة للأمة المصرية وتقديرها لحرياتها وحقوقها، ولكن الذئب في ذلك يرجع إلى الخلاف بين أباطة باشا وشعراوي باشا، فممكن عبد الشهيد باشا من إحراز الأغلبية".

(١٢ أبريل محمد فريد وانقلاب في الأستانة):

في الثانی عشر من أبريل حدث حادث من هذه الحوادث التي ثبتت ما في الكون من أسرار غامضة، فلأول مرة وفي غير الوقت الذي اعتادت الناس فيه أن تسافر إلى استنبول قرر محمد فريد أن يسافر إليها فلا يكاد يصل حتى يشهد عزل السلطان عبد الحميد، بحيث يتصور الكثيرون أنه كان ضالعا في هذا العمل، ولأنقل نص ما قاله هو في

مذكراته:

"في تسعة أبريل من السنة المذكورة سافرت إلى الأستانة لأول مرة في حياتي فوصلنا في يوم ١٢ منه وفي صبيحة ١٣ منه حصلت "الحركة الارتجاجية" المشهورة التي انتهت بعزل السلطان عبد الحميد بقوة حزب الاتحاد والترقي وهمة البطل محمد شوكت باشا. ومن غريب المصادفات أنها حصلت صبيحة وصولي فأخذت أرسل الأخبار تلغرافيا للواء في اليوم مرتين أو ثلاثا وكانت اخباري أصدق أخبار بما سيحصل هنالك، ولذلك سافرت فجأة. والحقيقة أن سفري كان لتوطيد الروابط بين حزبنا ورجال الاتحاد. ولقد حضرت صلاة الجمعة مع السلطان عبد الحميد بجامع حميدية قبل عزله وحضرت الصلاة في أول يوم جمعة عقب تولية محمد رشاد الخامس في جامع أيا صوفيا وكنت أنشر كل ما رأيته مفصلا في مقالاتي التي كان ينشرها اللواء حينئذ ثم عدت إلى القاهرة في أوائل مايو بعد أن أمضيت في الأستانة ثلاثة أسابيع فقط.

(٣٠ مايو سفر الخديو إلى الأستانة):

أشرنا فيما سبق أثناء التحدث عن سفر محمد فريد إلى الأستانة عن خلع السلطان عبد الحميد، وتولية محمد رشاد، وكان طبيعياً أن يسافر الخديو لتهنئة السلطان الجديد، فسافر في ٣٠ مايو فوصل في أول يونيو ونشرت الوقائع المصرية بلاغاً يتحدث عن الحفاوة الكبيرة التي استقبل بها الخديوي.

(٢٨ يونيو مقال عنيف للشيخ عبد العزيز شاويش):

في يوم ٢٨ يونيو ١٩٠٩ نشرت جريدة اللواء بمناسبة ذكرى دنشواي مقالاً عنيفاً كتبه الشيخ عبد العزيز شاويش طعنًا في بطرس غالي رئيس الحكومة. وقد رأينا كيف تناست الأمة ذلك عند تشكيل الوزارة حتى كتب محمد فريد نفسه يرحب بالوزارة الجديدة، ولكن بعث قانون المطبوعات لم يلبث أن أعاد إلى الذاكرة هذا الموقف، فكان أن كتب عبد العزيز شاويش ما كتب، فأوعزت الحكومة إلى النيابة العمومية عبد العزيز شاويش للمحاكمة.

الحكم على الشيخ شاويش:

في الخامس من أغسطس صدر حكم محكمة عابدين الجزئية وهو يقضي بالغرامة (٤٠ جنيهاً) فاستأنف النيابة الحكم. وفي ٢٥ أغسطس صدر حكم محكمة الجناح المستأنفة، وكانت مشكلة من (برغوص أغوبيان بك وعضوية مستر كلابكوت وإبراهيم يونس بك). فعدلت الحكم إلى الحبس ٣ شهور.

إنذار جريدة اللواء:

وفي ذات اليوم الذي صدر فيه حكم المحكمة الذي يقضي بحبس الشيخ عبد العزيز شاويش أنذرت الحكومة جريدة اللواء الإنذار الأول تمهيداً لآغلاقها كما يقضى قانون المطبوعات، وذلك بحجة أنه نشر مقالاً عن شاب هندي يدعى (دنجرا) كان قد اغتال في

لندن السير كيرزون ويلى أحد حكام الهند السابقين وقد اعتبر المقال تحريضاً على الجرائم. فكان لصدور الحكم بحبس على الشيخ شايوش وتوجيه الإنذار في يوم واحد موجة استياء غمرت البلاد حتى أن الأستاذ على الغياي في كتاب وطنيتي يحدثنا عن قيام مظاهرة ضخمة في حديقة الأزبكية يوم ٣٠ أغسطس، أي بعد الحكم على الشيخ شايوش بخمسة أيام وألقيت في المظاهرة الخطب الوطنية. وتمت الموافقة على اقتراح بإنشاء وسام شعبي يطلق عليه إسم "وسام الشعب" ليتقلده عبد العزيز شايوش يوم خروجه من السجن، مما سنعود إليه في حينه.

أقول نجم:

في غضون شهر أغسطس كانت إحدى المآسى الإنسانية تتكامل ونعني بها مرض السيد محمد توفيق البكري مرضاً عقلياً، والسيد محمد توفيق البكري هو أحد نجوم المجتمع المصري فهذه الحقبة فهو أحد كبار المطالبين بالدستور وهو مؤلف أول مجمع شعبي للغة العربية وهو صاحب كتاب "صهاريج اللؤلؤ" الذي كان مدرسة كاملة، وكان مصطفى ويختمه بقوله "وقد زرتة فوجدته في حالة يرثى لها من التطورات المؤلمة. وبذلت كل جهد لطمأنته وأبلغته المنفلوطي قد اعترف ببعض أبيات من الشعر فيها تهجم على الخديوي وحكم عليه بالحبس من أجلها ولكن الأستاذ عباس محمود العقاد يرى أن صاحب هذه الأبيات الحقيقي هو محمد توفيق البكري، وعلى أية حال فقد كانت نقطة شعور محمد توفيق البكري أن الخديو يضطهده هي عقدة الإضراب الذهني الذي ألم به، فيحدثنا شفيق باشا في مذكراته حديثاً مستفيضاً غمره، رضاء الخديو عنه وعمله على معونته. وخرجت من عنده بعد أن

قمت بكل ما أمكنني لراحته". وبعد ذلك تمت مسألة السلفة وسافر البكرى للاستشفاء بالعصفورية^(١).

(١٣ سبتمبر: قانون مجالس المديرية):

كان لا مناص بعد أن اشتد تعلق الجماهير بالدستور باعتباره السبيل لإشراك الأمة في تسير شئونها أن يخطو الإنجليز (وهم الدستوريون بطبعهم) خطوة يذرون بها الرماح في أعين المصريين، بأعلنوا عن اهتمامهم بتدعيم الحكم المحلي كما تمثله مجالس المديرية، وعلى ذلك فقد صدر في هذا التاريخ (٣١ سبتمبر) لقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ وهو يقضي بتعديل النظام الأساسي لمجالس المديرية^(٢)، فأصبح لكل مركز من مراكز المديرية عضوان وخوّلت هذه المجالس سلطة قطعية في فرض ضريبة إضافية على الأتبان لا تتجاوز في مجموعها ٥٪ من الضرائب الأصلية وذلك لإنفاقها على المنافع العمومية وبخاصة التعليم. وخول المجلس بعد ذلك كثيرًا من الاختصاصات التي كانت من اختصاص وزارة الداخلية، وانقض شرط المال الذي يجب أن يدفعه كل عضو على سبيل الضرائب من خمسين جنيهاً في السنة إلى ٢٥ جنيهاً إذا كان حائزاً على شهادة عليا.

جورست وجالس المديرية :

وقد أفاض جورست طويلاً في تقريره السنوي عن هذه الخطوة الجديدة، ونقل آخر فقرة من حديثه المستفيض لأنها تصور ما جرى في انتخابات هذه المجالس وتصور من ناحية أخرى طنطة الإنجليز بهذه الخطوة: كان عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم ٨٢ فتقدم ٢٤٧ مرشحاً للانتخابات وقد اشتدت المناظرة بينهم جداً في أحوال كثيرة وقد طعن في صحة

^(١) مستشفى الأمراض العقلية ببلدان وستدخل إليها بعد حين من الزمان الأدبية الشهيرة "مي".

^(٢) المديرية هي التي أصبح يطلق عليها الآن اسم محافظات.

انتخاب ٤٢ من الـ ٨٣ الذين انتخبوا وأهم أسباب الطعن بأن المنتخبين لم يستوفوا شرط إدراج أسمائهم منذ خمس سنوات. ذلك أن الكثيرين لما علموا أن الحكومة تنوي توسيع اختصاص مجالس المديرية أدرجوا أسمائهم عام ١٩٠٨ وختم جورست هذه الفقرة من تقريره بقوله "إن هذا القانون سيكون على توالي الزمن خطوة ذات شأن في إعداد المصريين لحكم أنفسهم بأنفسهم".

محمد فريد في مؤتمر جنيف للطلبة المصريين:

اكتسبت مؤتمرات الطلبة المصريين في أوروبا أهمية غير عادية على عهد محمد فريد نظراً للتضييق الذي بدأت الحركة الوطنية تلقاه داخل مصر من ناحية، ولرسوخ تقاليد العمل الوطني في أوروبا والذي بدأ ونما في عهد مصطفى كامل وازدهر في عهد محمد فريد وأرى أن أثبت برنامج أحد هذه المؤتمرات كنموذج "للجد والدراسة".

افتتح المؤتمر يوم ٣١ سبتمبر سنة ١٩٠٩ واستمر منعقداً ثلاثة أيام وتليت فيه رسالة من مستر ولفرد بلنت اعتذر فيها من عدم حضوره المؤتمر وطعن في سياسة الاحتلال البريطاني وخطب به من أحرار الإنجليز المستر كير هاردي والمستر بارنس والمستر هارتون معربين عن تأييدهم للقضية المصرية. وهذه خلاصة بقية المواضيع التي أقيمت بالمؤتمر أو قدمت له وجعلها برنامجاً له.

مواضيع باللغة الفرنسية:

- نظام الحكم في مصر - لرئيس الحزب الوطني محمد فريد بك.
- مركز مصر الدولي للجنة المؤتمر.
- نهضة الشرق ومصر للأستاذ محمد لطفي جمعة.

- السودان للأستاذ علي الشمسي.
- التعليم العام في مصر.
- تعليم الشعب (الدكتور سيد مرعي).
- حرية الصحافة للجنة.
- مسألة حيدة مصر للجنة.
- القضاء على الحرية السياسية في مصر والخطر الذي يهدد وادي النيل (لصادق أفندي ميخائيل).
- سياسة الإنجليز في مصر للأستاذ أحمد لطفي السيد بك.

مواضيع باللغة الإنجليزية:

- سيئات الاحتلال: الأستاذ عثمان صبري.
- الحركة الوطنية، ومستقبلها: مسيو تيودور رورستين.
- مصلحة الصحة: الدكتور منصور رفعت.
- المقارنة بين المسألة المصرية والمسألة الأيرلندية: حامد العلايلي.
- مصر والاحتلال: الأستاذ محمد.

مواضيع باللغة العربية:

- تقرير عن مدرسة المهندسخانة المصرية.
- السودان المصري: الأستاذ مصطفى الشوربجيز.
- مصلحة السكة الحديد.
- تقرير عن الجيش - لفيف من الضباط.

- نظرة تاريخية عن السياسة الإنجليزية في مصر والخطة التي يجب اتخاذها نحو بريطانيا بقلم الأمير أفندي العطار.
- حل المسألة المصرية: عبد السلام.
- فضائح مصلحة خفر السواحل.
- نهضة المصريين وواجباتهم: محمد لطفي جمعة.
- مدرسة الحقوق الخديوية: أمين أفندي الرافعي.
- الاحتلال والدستور في مصر: محمود حمدي السخاوي أفندي.
- الجيش المصري قبل الاحتلال وبعده.
- مصلحة البريد.
- اشتراك جيش الاحتلال في تهريب الحشيش: فهمي أفندي الإسكندراني.
- تقرير عام عن مسألة التعليم في مصر برنامج للتعليم: الدكتور سامي كمال.

أكتوبر ١٩٠٩: مسألة امتياز قناة السويس:

نصل الآن إلى أخطر مسألة لا نقول شغلت الرأي العام، وإنما استغرقت الرأي العام واتخذ منها المصريون سبيلاً لإظهار إرادتهم في مواجهة الإنجليز والأجانب فلم يعنهم أن يتقصوا في دقة حقيقة ما قد يعود على مصر من نفع مالى بقدر ما أصبح يعينهم أن يرفضوا عرضاً تقدمت به شركة قناة السويس ووافق عليه الإنجليز، وتحولت المسألة إلى مسألة حياة أو موت ودفع بطرس غالي حياته بالفعل وانتهى الموضوع برمته إلى انتصار الإرادة المصرية، وكان يجدر بالإنجليز أن يروا فيما حدث صلابه هذا الشعب ومدى عزمه وتصميمه بحيث لا يمكن أبداً ثنى إرادته ولكن الإنجليز الذين لم يكن من مصلحتهم استيعاب الدروس لأن

يقفوا أمامه طويلاً، ولنبدأ الآن القصة من بدايتها كما وردت في مذكرات شفيق باشا فقد بسط الموضوع في بساطة ووضوح وكشف عما كان يجري وراء الستار.

قال شفيق باشا في مذكراته:

لما شعرت شركة قناة السويس بحاجة الحكومة المصرية إلى المال انتهزت هذه الفرصة وعرضت على الحكومة المصرية أن تصرح لها بمد امتياز القناة أربعين سنة جديدة مقابل أربعة ملايين جنيه وكان المستشار المالي^(١) يميل للأخذ بهذه الفكرة وكذلك السير جورست وبترس باشا، إلا أن الرأي العام كان ضدها وكذلك بعض النظار كسعد باشا وحسين رشدي باشا ومحمد سعيد باشا وكتبت الصحف بهذه المناسبة كتابات شديدة وتماطرت البرقيات والاحتجاجات على الرأي من الأعيان والأحزاب والهيئات المختلفة ووردت لنا برقيات من محمود سليمان باشا وعلى شعراوي باشا وأحمد يحيى باشا يطلبون فيها طرح المشروع على الجمعية العمومية، وكذلك جاءنا مثل هذا الطلب من حزب الإصلاح^(٢) وأرسلت احتجاجات لناظر الخارجية البريطانية ولرئيس النظار بطرس باشا، وقد كلفني الخديو أن أسلم بطرس باشا هذه البرقيات وأن أفهمه أن سموه يخشى أن تكون هذه الحركة ضده شخصياً فيلزمه أن يحترس منها. وأن سموه لا يرى مانعاً بعد هذه الحركة القوية أن يعرض المشروع على الجمعية العمومية حتى تخف مسؤولية النظارة، وقد قابلت قبلها محمد سعيد باشا وفهم مهمتي فالح على في القيام بها خير قيام وإقناع بطرس باشا اقتناعاً تاماً، ولما قابلته أبلغته رأي الخديو وردت عليه "أننا نجتهد الآن يا باشا في إزالة ما علق بالنفوس من حادثة

(١) الإنجليزي وقد كان هو الكل في الكل في إدارة الحكومة.

(٢) حزب الإصلاح هو حزب الخديو الذي كان يرأسه الشيخ على يوسف.

دنشواي بدلاً من أن نضيف إليها أمراً جديداً تقع مسؤوليته عليك، فقال لي: حينئذ "يلزم أن يتفاهم أفندينا مع جورست" قلت له: وأنت أيضاً، فوعد بذلك، وظهر لي أنه اقتنع بطرح المسألة على الجمعية العمومية وتوجهت للمنتزه يوم ٣١ أكتوبر فعرضت على الخديو كل ما سمعت من الأحاديث، وبينما كنت معه حضر محمد سعد باشا وأخبرنا أن الرئيس تقابل مع جورست وأقنعه بضرورة استشارة الجمعية العمومية فقبل. وبالفعل حضر جورست في صباح اليوم التال وقابل سموه في سراي رأس التين وتحادثا طويلاً في الموضوع واتفقا على عرض المشروع على الجمعية على شرط أن يدافع عنه سعد زغلول، ويكون رأى الجمعية قاطعاً، وقال جورست: أنه إذا لم توافق الجمعية فسيكتب لحكومته لتصرف نظرها عن المشروع، وقد اطمأنت النفوس عندما أذيع قرار الحكومة بصفة رسمية. ونكتفي بهذا القدر من الحديث عن مدامتياز قناة السويس ريثما نرجع إليه في الباب التالي.

(١٥ نوفمبر - حق سؤال الوزراء):

كان شغل مصر الشاغل (كما رأينا) هو تدعيم سلطان الأمة الدستوري، وقد خطت الحكومة خطوة جديدة بعد تقريرها علنية الجلسات وهو أن يكون لأعضاء مجلس شورى القوانين حق سؤال الوزراء عن الشؤون الجارية، فأصدر مجلس النظار في ١٥ نوفمبر قراراً بهذا نصه:

"أن مجلس النظار يميل لإجابة مجلس شورى القوانين عن الأسئلة التي يوجهها أعضاؤها إلى الوزراء فيما يختص بالمسائل الإدارية ذات المصلحة العامة، وقد ظهر هذا الميل في عدة ظروف سابقة، لهذا رأى تقرير خطة للسير عليها في السؤال والجواب. ومضى القرار بعد ذلك يحدد القواعد التي تحكم الموضوع.

جورست يندد بالمجلس :

لم يكن جورست يدع فرصة لا يندد فيها بمجلس شورى القوانين وأن يثبت عدم أهلية المصريين للحكم النيابي، فمن ذلك استشهاده بما تم في المجلس بمناسبة هذا الموضوع فقال في تقرير ١٩٠٩: "ومنها أنه لما أبلغت الوزارة المجلس استعدادها للإجابة على الأسئلة التي يسألها الأعضاء عن الشؤون العمومية وهو امتياز لا ينطوي تحت القانون النظامي ولا تخفي قيمته على الواقفين على تاريخ المجالس النيابية - اقتصر الأخذ والرد في المجلس على ما إذا كان يعد هذا الامتياز منحة من الحكومة أو حقاً من حقوقه القديمة ولم ترد إشارة تدل على تقديره المزايا الفعلية التي يجنيها من تبرع النظر بهذا الأمر حق قدره. انتهى ما جاء في التقرير. وهذا الذى رواه جورست هو ما يقطع بأهلية المصريين، بل بكفاءتهم واقتدارهم على مزاوله العمل البرلماني فيها هو ذا جورست نفسه يتحدث عن تبرع الحكومة بهذا الامتياز، ومن قبل ذلك تحدث قرار مجلس الوزراء عن "ميل الحكومة" وبدت المسألة كلها في صورة "تفضل من الحكومة". ومن هنا يتجلى نضج ووعي أعضاء المجلس حيث رفضوا قبول هذا التصور وقرروا أن ذلك حق أصيل من حقوق المجلس، وذلك كله تفادياً من أن تعود الحكومة لسحب هذا الحق باعتباره منحة، وهكذا ترى أن ما ينعاه جورست على المجلس هو عين ما يشهد لهذا المجلس من كفاءة واقتدار، ولا عجب في ذلك فهو صراع بين المستعمر والأمة التي تقاوم الاستعمار.

(٢٢ نوفمبر تقليد عبد العزيز شاويش وسام الشعب) :

في يوم الاثنين ٢٢ نوفمبر (٩ ذى القعدة ١٣٢٧) خرج عبد العزيز شاويش من السجن بعد أن أتم مدة الحبس الصادرة عليه فاستقبله الشعب في مظاهرة ظلت اصداؤها تتردد حتى

سمعت عنها شخصياً فيما سمعت أن الشباب المتحمس أبى ألا يجزى العربة التي كان يمتطيها بدلاً من الخيل، والشيء المحقق أنه كان أول شيء من نوعه في مصر أن يكتب الشعب لإنشاء وسام يهدى إلى عبد العزيز شاويش يوم الإفراج عنه يطلق عليه إسم وسام الشعب، وقد أهدى له في حفل أقيم في فندق (شبرد القديم) وكان الوسام يتألف من ثلاث قطع ذهبية نُقش على الأولى رسم الأهرام وكتب تحت الرسم "تذكار الشعب إلى الشيخ عبد العزيز شاويش إعترافاً بوطنيته الصادقة" والثانية هي أكبر حجماً رسم عليها صورة نبات كان الأقدمون يتخذونه رمزاً للفوز والنصر ونقشت عليها هذه الآية الكريمة "ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم" والثالثة هلال في وسط نجم، وقد نيّطت هذه القطع الثلاث بوشاح من الحرير الأحمر والأبيض وكانت كل واحدة منها مرصعة بالأحجار الكريمة.

قصيدة علي الغياطي:

وقد نشرت جريدة اللواء في صبيحة الإفراج عن شاويش قصيدة رائعة لعلي الغياطي استهلها بقولة:

عادت إلى القلم المنشود سيرته

ولاح بدر "اللوا" من بعد ما احتجبا

■ وكان مما جاء فيها:

عبد العزيز كفاك السجن منقبة

يزيدك الفضل من آثارها لقيبا

■ وختمها بقوله:

هذا وسامك قد صاغت حشاشته

وفي ثناياه سر الحب قد كتبنا

■ إلى أن قال:

وانتشر لواءك في مصر يؤيده

نصر من الله أن جاء أو ذهبنا

ديسمبر رحلة الخديو إلى الحج:

كان أهم حدث ختمت به سنة ١٩٠٩ هو قيام الخديو برحلة إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، وقد رافقته في الرحلة السيدة والدته "والدة باشا" وقد تحدث شفيق باشا عن تفاصيل الرحلة، وألف محمد لبيب بك البتانوني عليها كتابًا.

وقائع تسجيل لعام ١٩٠٩:

وثمة بعض الوقائع التي يجدر بنا أن نسجلها لعام ١٩٠٩ ففي هذه السنة بدأ التنقيب عن البترول يأخذ أهمية فاكشف آبار للزيت في منطقة "جمسة" ولكن البشر بعد أن تم اكتشافها أغلقت^(١)

أول تشريع عمالي:

وفي هذه السنة صدر أول تشريع عمال وذلك بخصوص تشغيل الأحداث في المحاليج دون سن التاسعة وأن يقتصر عملهم على ثماني ساعات في اليوم الواحد ولا يعملوا بالليل ويعتبر ذلك كما قدمنا هو أول تدخل من الدولة في مجال العمل وفي كتابنا "علاقات العمل وهيئة التحكيم" تفصيل كامل عن هذا التشريع وظروف إصداره.

(١) لم يكن الإنجليز في عجلة من أمرهم لاكتشاف البترول فقد قامت عظمتهم على الفحم وكان كل شيء لا يزال يسير بالفحم.

تألق نجم في دنيا الأدب .. المنفلوطي :

وإذا كان عام ١٩٠٩ قد شهد أفول نجم السيد محمد توفيق البكري على ما قدمنا، فقد شهد في ذات الوقت تألق نجم مصطفى لطفي المنفلوطي وذلك بمناسبة جريدة الشيخ على يوسف "المؤيد" ومحدثنا أحمد حسن الزيات كيف كان هو وزميله طه حسين ينتظران في لهفة هذه المقالات، ولكن لصدور هذه الملاحظات مجتمعة في ظهور كتابة الشهير "النظرات" وهو مجموعة المقالات التي كان ينشرها تباعاً في جريدة الشيخ على يوسف "المؤيد" ومحدثنا أحمد حسن الزيات كيف كان هو وزميله طه حسين ينتظران في لهفة هذه ولكن صدور هذه المقالات مجتمعة في مدرسة المنفلوطي وظهور المدرسة التي نشأت في صبانا نرى فيها المثل الأعلى للكتابة.

المقاهي — أندية أدبية:

ومحدثنا على الغياي في مذكراته التي كتبها عند إقامته في القاهرة في هذه الفترة المحددة بالذات (١٩٠٩ - ١٩١٠) عن مقاهي القاهرة الشهيرة وكيف أصبحت منتديات تخصص كل مقهي بفريق مع الأدباء والساسة. وإليك ما قال:

"كنا أوقات الفراغ نلتقي مع بعض الإخوان في بعض المقاهي إن لم نذهب لاجتماع أو محاضرة في نادي الحزب الوطني بشارع المغربي أو نادي المدارس العليا بشارع إبراهيم باشا، وكانت قهوة ماتتيا (١) تجمعنا أحياناً بالسادة عبد الحميد الزهراوي، وعبد القادر المغربي ومصطفى لطفي المنفلوطي ومحمد الهباوي ومحمد إمام العبد ومحم درشيد رضا ومحمد كرد علي. وكان بجانبها قهوة جراسيمو، وكان يجلس بها عادة حافظ إبراهيم ومحمود الجبالي

(١) في العتبة الخضراء أمام حديقة الأزبكية.

والشيخ حامد المحرر بالمؤيد أما قهوة دي لاييه بميدان الأوبرا فكنا نقابل بها إبراهيم دسوقي أباطة وفؤاد حسيب و خليل دي لاييه بميدان الأوبرا فكنا نقابل بها إبراهيم دسوقي أباطة وفؤاد حسيب و خليل مطران وحسين فتوح أما قهوة البورصة فكانت ملتقى إخواننا أدباء دمياط وكان من روادها أيضًا الأديب الكبير عبد الرحمن شكري^(١). وكنا نزور من وقت لآخر إبراهيم الورداني^(٢) بصيدليته بشارع عابدين بالقرب من قسم البوليس، وكان جم الحياء والأدب. (انتهى).

الحساب الختامي لسنة ١٩٠٩:

■ كان مقدارًا في ميزانية ١٩٠٩ أن تكون إيرادات الدولة:

١٥.١٠٠.٠٠ خمسة عشر مليونًا ومائة ألف فأسفر الحساب الختامي عن إيرادات قدرها ١٥.٤٠٢.٠٠٠ خمسة عشر مليونًا وأربعمائة و٢ ألف.

وقدرت المصروفات في الميزانية ١٤.٨٥٠.٠٠٠ أربعة عشر مليونًا وثمانمائة وخمسين ألفًا، فانتتهت الحسابات الختامية بمصروفات قدرها ١٤.٢٤١.٠٠٠ أربعة عشر مليونًا وواحد وأربعون ألف ومائتين، أى أن السنة انتهت بفائض قدره ١.١٦١.٠٠٠ مائة وواحد وستون ألف ومليون جنيه أضيفت للاحتياطي الذى بلغ في هذه السنة ٥.٧٨١.٠٠٠ جنيه.

عام ١٩١٠

واستهل العام الجديد والحياة العامة تبدو في سيرها العادي في الدواوين وفي المزارع والمصانع وكان الخديو منذ أخريات العام المنصرم يؤدي فريضة الحج في بلاد الحجاز، وهكذا كان المظهر العام على السطح يبدو هادئًا مستقرًا، ولكن الأمور في الدوائر الوطنية كانت تغلي

(١) هو أحد الأدباء الثلاثة الذين ألفوا الديوان وهم عباس محمود العقاد وإبراهيم المازني.

(٢) وهو الذي اغتال بطرس باشا غالي كما سنرى.

غلياناً مذ تقرر مشروع مدّ شركة قناة السويس لمدة أربعين عاماً تبدأ من سنة ١٩٦٨، موعد انتهاء امتيازها وقد كان ما تم عليه الاتفاق من جعل قرار الجمعية العمومية قاطعاً ونهائياً في هذا المشروع كان ذلك انتصاراً جديداً للمطالبين بإعلان سلطان الأمة وكان تنويجاً لسلسلة الإجراءات التي اتبعت أخيراً لسلطان مجلس شورى القوانين ونعني بها علنية الجلسات (إذ جعلت الأعضاء يمارسون نشاطهم تحت نظر الأمة وسمعتها) وتدعيم حق الأعضاء في سؤال الوزراء وجاءت مناسبة قناة السويس لتظهر قوة الإرادة المصرية وسط هذا الجو المتفائل عقد الحزب الوطني جمعياته العمومية التي اعتاد عقدها في أول السنة والتي أصبحت مهرجاناً قومياً.

(٧ يناير ١٩١٠: مؤتمر الحزب الوطني):

اجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطني في يوم الجمعة ٧ يناير ١٩١٠ في دار اللواء برئاسة رئيس الحزب محمد بك فريد حيث ألقى خطاباً ضافياً يمكن اعتباره بحق تقريراً كاملاً شاملاً عن أحوال مصر بعامة وسير الحركة الوطنية بخاصة وفي كتاب محمد فريد (الرافعي) نص هذا الخطاب ولكننا نكتفي هنا بإيراد العناوين الرئيسية لفقرات الخطاب:

- اضطهاد الوزارة للحركة الوطنية.
- الحكومة ومجلس شورى القوانين.
- تعميم التعليم الابتدائي.
- التعليم الثانوي والعالي.
- حق سؤال النظار.
- مجالس المديريات.

- الميزانية.
- دفاع عن الفلاح.
- الرسوم الجمركية.
- تشريع العمل والتقابات.
- مدارس الشعب^(١).
- مسألة قناة السويس.
- الإحياء الوطنية والصحة العامة.
- المطالبة بالدستور.

ولعل هذا الاستعراض السريع يظهر مدى شمول الخطاء واستيعابه لكافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن السياسة.

خطباء آخرون:

وقد تحولت الجمعية العمومية إلى ما يشبه المؤتمر فعقدت ثلاث جلسات في يومين متعاقبين وكان ممن خطبوا: أحمد بك لطفي وتحدث عن استقلال القضاء، ومحمد بك على علوبه^(٢) في فوضى التشريع وخطب مصطفى الشوربجي (بك) في سياسة العنف. والشيخ عبد العزيز شاويش في مشروع البعثة الأزهرية ومشروع مدرسة روضة الأطفال، وخطب (بالفرنسية) مسيو كورتلمون مندوب جريدة (الفيجارو الفرنسية) ومدموازيل (بييه) سكرتيرة جمعية النساء الفرنسيات بباريس.

^(١) هي مدارس ليلية أنشأها الحزب الوطني لنشر الوعي والثقافة.

^(٢) كان محمد على علوبة بعد أن أصبح باشا نصيراً لحركتنا في مصر الفتاة وكثيراً ما وقف خطيباً في اجتماعاتنا الحاشدة.

(٢٢ يناير: الاحتفال بالعام الهجري):

كان احتفال الشباب المصري بمطلع العام الهجري الجديد (١٣٢٨) قد أصبح تقليدًا وزاد في رسوخه ما أشرنا إليه في وقائع العام السابق من جعله عيدًا رسميًا تعطل فيه مصالح الحكومة والمدارس وقد عقد الاحتفال هذه المرة تحت رئاسة أحمد بك لطفي في أحد مسارح عماد الدين، وخطب فيه عن طلاب مدارس الثانوي حفني محمود^(١) (بك فيما بعد) وألقى شاعر النيل حافظ إبراهيم قصيدة من روائع الشعر التي كانت تلهب المشاعر ولخص حوادث العام الماضي وأشار إلى شغل مصر الشاغل في هذه الفترة وهو "مدا امتياز شركة قناة السويس" فقال:

وأتى يساوم في القناة خديعة

ولو أنها تمت لتم بها الشقا

أن البلية أن تُباع وتُسترى

مصر وما فيها وأن لا تنطقا

ومضى يدعو الشباب إلى الاغتراق العلم وشتى التوجيهات الوطنية والتربوية.

(٢٥ يناير: وصول الخديوي):

في الخامس والعشرين من يناير عاد الخديو إلى مصر بعد حج بيت الله الحرام وهكذا تكاملت عناصر المشهد الذي يوشك أن يرفع عنه الستار وتعني به.

^(١) حتى محمود وهو شقيق محمد باشا محمود وكلاهما نجل محمود باشا سليمان.

عرض مشروع مد امتياز شركة قناة السويس:

لم يكّد الخديو يصل إلى مصر يوم ٢٥ يناير حتى أصدر أمره يوم ٢٧ يناير بدعوة الجمعية العمومية للإنعقاد في يوم الأربعاء ٩ فبراير للنظر في هذا الأمر الخطير. ومنذ تحدّد اليوم حتى تم الاجتماع وقد تحول الرأي الوطني إلى مرجل يغلى.

(٩ فبراير انعقاد الجمعية العمومية)

في يوم ٩ فبراير على ما يقول عبد الرحمن الرافعي في كتابه "محمد فريد" ويوم ٧ فبراير على ما يقول أحمد شفيق باشا ويؤسفنا أننا لم نجد سبيلاً للتحقق من أصحّ التاريخين ولذلك أثبتنا كلا القولين. وقد ألقى الخديوي خطبة افتتاح الدورة التي كان يرأسها (البرنس) حسين كامل، وهذا نص الخطاب:

أيها السادة:

نهدي لكم تحياتنا ونبدي لكم سرورنا من اجتماعكم في هذا اليوم، دعوناكم لأخذ رأيكم في الاتفاق الذي يراد عقده مع شركة قناة السويس فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها وبعد المخاطرة الطويلة أمكن الوصول إلى المشروع المطروح أمامكم. وقد علمتم أن حكومتنا مجمعة الرأي إذا رضيت الشركة بالتعديلات التي اقترحتها الحكومة عليها. فالغرض أذن من اجتماعكم إنما هو البحث فيما إذا كان من مصلحتنا مدّ أجل الامتياز إلى أربعين سنة مع اقتسام الأرباح في هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة. وفي مقابل إعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة تدفع للخزينة مبالغ موزعة على الستين سنة الباقية من مدة الامتياز الحالي، وقد قدّر هذه القيمة بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوي الخبرة في الشؤون المالية، وهم يرون إذا حصلت لاموافقة على

التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة لتمام الرضا وأن ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة ولا يخفي عليكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضي القانون بأخذ رأي الجمعية فيها ولكن نظرًا لأهميتها الاستثنائية بالنسبة إلى الحاضرة والأجيال المقبلة قرر مجلس النظار ألا يبت فيها برأي قبل أن يعلم إذا كانت الجمعية العمومية توافق على مد الامتياز. ونظار حكومتنا مستعدون لاعطاءكم البيانات التي ترونها لازمة في هذه المسألة، ونحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسؤولية التي يتحملها أمام بلاده عند نظر هذا المشروع المهم، والله أسأل أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير البلاد.

لجنة خاصة:

وقد بادرت الجمعية فانتخبت خمسة عشر عضوًا لدراسة الموضوع وتقديم تقرير عنه وتألّفت هذه اللجنة من كل من:

محمود باشا سليمان. إسماعيل اباطة باشا. حسن مذكور باشا. إبراهيم مراد باشا. أحمد يحيى باشا. على شعراوي باشا. محمود بك عبد الغفار. حسن بك بكري فتح الله بك بركات. عبد اللطيف بك الصوفاني. جاد بك مصطفى. سعد بك مكرم. دياب أفندي محمد سليم. أمين بك العارف. إسماعيل أفندي كريم.

ويصف لنا شفيق باشا الحالة العامة في هذه المرحلة فيقول: "وفي هذا الوقت كانت المظاهرات تطوف شوارع العاصمة هاتفة ضد المشروع وضد الاستبداد وضد جريدة الأهرام؛ لأنها تروج للمشروع وكانت صحف الحزب الوطني والجريدة تكتب بلهجة حادة ضد مروجي المشروع وتتهم بطرس باشا خاصة والنظار عامة بالخيانة والإجرام في حق الوطن. حتى لقد امتد اتهامها إلى الخديو نفسه بعد إلقاء خطبته السابقة. وكان الجو مكهربًا

من جراء هذه الحملات وتوالى هذه المظاهرات الحماسية عدة أيام وانتهت بمقتل بطرس باشا كما سيأتى:

ملاحظتان:

- وقبل أن نتحدث عن مقتل بطرس باشا نريد أن نسجل ملاحظتين:
- الأولى: خاصة بجريدة الأهرام فلأول مرة يجري التصادم بينها وبين الرأي العام حيث كانت تهاجم الإنجليز بدون انقطاع وتطالب بالجلاء نراها هنا تقف ضد الرأي العام حيث يتصل المشروع بمصلحة فرنسية، مما دل على أن موقفها ضد الإنجليز والاحتلال تابع من هذه الصفة.
- الثانية: أما الملاحظة الثانية فهي أن شفيق باشا قد أغفل جريدة المؤيد ودورها في معارضة المشروع في غير كلل ويحدثنا عبد اللطيف حمزة استاذ الصحافة في جامعة القاهرة عن سلسلة المقالات التي تضمنها المؤيد خلال شهر يناير وفبراير ضد المشروع بل ويعزّ إلى الشيخ على يوسف شخصياً الدور الرئيسى في حمل الجمعية العمومية على الرفض وهو ما لا نوافقه عليه، فالاتفاق كان على أن الشيخ على يوسف كاتب أكثر منه خطيب، أضف إلى ذلك أن صلته الوثيقة بالخدو تحول بينه وبين تزعم حركة الرفض وكفاه فخراً أنه كان من الراضين.

(٢٠ فبراير اغتيال بطرس باشا غالي):

لعل شفيق باشا هو أدق وأكمل من يروي لنا تفاصيل هذا الحادث في إيجاز وإحاطة شاملة فيقول: في يوم ٢٠ فبراير وصل إلينا في السراي نبأ خطير وهو إطلاق الرصاص على بطرس باشا رئيس النظار من فتى يدعى إبراهيم ناصف الورداني، المنتمي للحزب الوطني،

وذلك عند مغادرة الرئيس لنظارة الخارجية في الساعة الواحدة بعد الظهر، وتفصيل الخبر هو أن بطرس باشا اعتاد أن يغادر الخارجية كل يوم في الساعة الواحدة. وفي هذا اليوم نزل من الديوان ومعه حسين رشدي باشا، وعبد الخالق ثروت باشا (النائب العام) وأحمد فتحي زغلول باشا وكيل الحقانية، وأرمولي بك التشريفاتي بالخارجية، ثم فارق من كانوا معه عند السلم الخارجي. وبينما هو يهيم بركوب عربته إذ دنا منه هذا الفتى «الورداني» متظاهراً بأنه يريد أن يرفع له عريضة وأطلق عليه رصاصتين أصابته إحداها في خاصرته والأخرى في صدره، وما كاد يلتفت خلفه ليرى صاحب هذه الفعلة حتى أطلق عليه الفتى ثلاث رصاصات أخرى أصابت أحداها عنقه من الخلف واثنين في كتفه، وأطلق رصاصة سادسة أصابت ثيابه.

وكان خلف القاتل أحد سعاة النظارة فقبض عليه، بينما كان الناظر قد سقط على الأرض أمام عربته، فحمله الحاضرون إلى فناء الوزارة، وحضر على الفور الدكتور سعد بك الخادم، فأخرج الرصاصات من العنق والكتف، وأفاق الجريح قليلاً، ثم نقل إلى مستشفى الدكتور ملتون بباب اللوق، وهناك وافاه الأطباء وقرروا إجراء عملية لإخراج الرصاصات الباقية.

ولما وقف الخديو على هذا النبأ بلغ منه التأثر ومن رجال الحاشية مبلغه. نظرًا لما كان يتمتع به بطرس باشا من ثقة الجنب العالي ومحبه له.

وأصدر سموه أوامره في الحال تليفونيًا إلى فتحي باشا زغلول باتخاذ جميع الوسائل الممكنة بكل سرعة للعناية بالجريح. ثم أوفدني سموه وأحمد خيرى باشا للسؤال عن صحته وإبلاغه أسفه وتمنياته بالشفاء، وأن نرسل لسموه أخبار الجريح حتى يزوره في المستشفى

بنفسه. وبعد قليل من وصولنا حضر سموه ودخل على بطرس باشا في غرفته ثم دنا منه وقبله والدموع تنسكب من عينيه ودعا له بالشفاء. وكان الجريح أثناء ذلك يقول: «العفو يا أفندينا - مرسى.. مرسى». ثم غادر سموه المستشفى أسفًا متأثرًا بعد أن شجّع الجريح وحث الأطباء على بذل كل ما في وسعهم لإنقاذه، وأمر أن تبلغ له الأخبار لحظة بلحظة. وبقيت أنا بالمستشفى لهذا الغرض. وبعد ذلك حضر البرنس حسين كامل ودنا من الجريح وقال له «تشجّع» فرد عليه بطرس باشا بقوله: «أنا لا ألوم نفسي علي شيء فقد أديت ما يجب عليّ للوطن».



صورة بطرس باشا غالي وهو علي فراش الموت

وبعد انتهاء العملية لإخراج الرصاص ارتاح الجريح نوعًا ما، ولكن الألم ازداد بعد قليل وارتفعت الحرارة وأصبح في خطر قريب. ولم تأت الساعة الثامنة والرابع مساءً حتى أسلم الروح بين بكاء الحاضرين. وفي صباح ٢١ فبراير أصدر الجناب الخديو الأمر بأن يكون الاحتفال بجنازة المرحوم بطرس باشا رسميًا، وفي الساعة العاشرة والنصف صباحًا. سارت الجنازة من مستشفى الدكتور ملتون إلى كنيسة بطريكية الأقباط ثم إلى المدفن، وسنعرض ذلك فيما بعد.

التحقيق والجاني:

وكان المحققون قد تسلموا الجاني منذ ساعة الجريمة، وهو شاب في الثالثة والعشرين من عمره، تلقى العلوم في المدارس المصرية حتى حصل على شهادة البكالوريا وتوفي والده فقام بتربيته الدكتور ظفيل باشا حسن، وأرسله إلى سويسرا لتلقي علوم الصيدلة، فمكث في لوزان سنتين. ثم ذهب إلى إنجلترا ف قضى بها سنة وعاد إلى مصر فافتتح بها صيدلية في شارع عابدين، واتصل بالحزب الوطني وهو شاب عصبي المزاج شديد الانفعال.

وقبل أن يُفتح معه محضر التحقيق الرسمي سأله وكيل الحَقَّانية: لماذا فعلت فعلتك بالباشا، فأجاب غاضباً: لأنه خائن للوطن. فرد عليه بقوله: يا مسكين لو عرفت أنه أكبر وأصدق وطني في خدمة البلاد ما فعلت فعلتك.

وقد تولى النائب العمومي ثروت باشا التحقيق، وسُئل عدة أشخاص ممن لهم صلة بالجاني، والذين وجدت أسماؤهم أو صورهم في أوراقه وأوراق أعضاء الحزب الوطني، وفي مقدمتهم محمد بك فريد، الذي قرر: أنه عرف الجاني منذ سنة ١٩٠٦ في جينيف حيث كان أميناً لصندوق جمعية الطلبة المصريين بها، وأن هذه الجمعية أُسست لمساعدة الطلبة المصريين الذين يفدون إلى جينيف. وأن علاقته بكل عضو من أعضاء الحزب الوطني. وقبض على شفيق منصور وعباس حسني ومحمد الصباحي الطالب بمدرسة رأس التين وعبد الله حلمي المهندس بالأوقاف ومحمد زكي أفندي علي الذي تولى رياضة المظاهرة ثم قُبض بعد ذلك على اثني عشر آخرين.

وقد خلت مذكرات محمد فريد رئيس الحزب الوطني من هذا الحادث وقت وقوعه عن بعد فضلاً عن قرب، وهذا يشعر بمدى الصدمة التي لحقت بالحزب من أكثر من ربع قرن

فلا ترى في كتابة الضخم عن محمد فريد سوى أقل من صفحتين عن هذا الحادث الضخم والبعيد الأثر في حياة البلاد والذي كاد يفرق وحدتها إلى دهر من الزمان لولا أن كانت ثورة ١٩١٩ فجمعت شمل المسلمين والأقباط كأوثق ما يكون.

وهنا يروي صاحب الموسوعة الشعور السائد آنذاك والذي كان يعيشه بنفسه ويتلمس الأحوال الاجتماعية السائدة، فيقول تحت عنوانه الآتي:

عمق أثر الحادث:

وقد بلغ من عمق هذا الحادث وترسبه في وجدان الأمة أن ظل صدها يتردد حتى بلغ سامعي في صباي المبكر وربما أكون سمعته من والدتي التي لم تكن من القاهرة فضلاً عن أن تكون سياسية ولا بد أن تكن قد حدثني عما كان الشعب يتناقله فيطول البلاد، وعرضها عن بطولة الورداني الأسطورية وكيف أنه راح يطلق الرصاص على بطرس غالي وهو يقول له: هذه من أجل السودان، وهذه من أجل دنشواي وهكذا، واليوم وأنا أعد هذه الموسوعة وبالتالي أعود إلى المراجع تبين لي أنه قال ذلك بالفعل في التحقيق وليس ساعة إطلاق النار التي لا تحتمل مثل هذا القول.

ولقد ذكرت هذه القصة لأظهر عمق تأثير ما فعله الوداني لعدة سنوات تالية. وحدث ما كان شبيهاً بذلك مع إجراء اختلافات في بعض شخصيات السيناريو: في حوادث ثورة ١٩ وما بعدها، أنه عندما (أريد اغتيال رئيس وزراء قبطني وهو "يوسف وهبه" اختير للتنفيذ شاب قبطني (عريان سعد) حتى لا يترتب على الحادث أزمة بين المسلمين والأقباط، كما حدث عقب اغتيال بطرس غالي.

الصحافة المعاصرة:

ولقد وردت الصحف المعاصرة بطبيعة الحال أدق تفاصيل الحادث وكيف أن حسين باشا رشدي لطم الورداني بعد أن كبّله، ونحن نجتري عن ذلك لك بتسجيل قصيدة على الغيايتي عن هذا الحادث:

ماذا جرى في ساحة الديوان
فدوى نذير الموت في الأركان
ماذا دهى شيخ الوزارة فارتمى
فوق الثرى يشكو الردى ويعاني
مالى أراه مضرّجاً بدمائه
وارى الرغام بموضع النيشان
وافاه إبراهيم مجترئاً على
ما كان من بأس ومن سلطان
ورماه عن كثر بست عجلت
خطوات عزرائيل بالأكفان

■ إلى أن قال:

مالى أراهم مهرعين إلى الفتى واره لا يبغى فرار جبان
نالوه بالشر الذى يرضيهموا وجنوا عليه وهو ليس بجبان
ومضت يد منهم إليه بلطمة ويده في الأغلال موثقتان

■ وجاء في ختام القصيدة:

سألوه في التحقيق عن أسباب ما نكروه من قتل ومن عدوان فأجابهم أما القتل فإنه فيما أراه خائن الأوطان في مصر والسودان آثار روت عنه خيانة مصر والسودان ولعل نشر هذه القصيدة في جريدة اللواء في ذلك الوقت تظهر مدى ما كانت عليه الصحافة الوطنية من حرية في النشر وعدم تردد فالقصيدة يفوح منها رائحة التشفي من ناحية، والزهو والخلاء ببطولة الورداني من ناحية أخرى.

جريمة سياسية:

وإذا كان حادث قتل بطرس غالي على هذه الصورة هو أول حادث من نوعه في مصر منذ قرن ونيف عندما قتل سليمان الحلبي كليبر فقد كان من الطبيعي أن يتصور البعض أن القتل كان لأسباب دينية، وأن يحاول البعض بسوء نية ترويح هذه الفكرة مما سنرى ذروته في العام القادم حيث سيعقد الأقباط مؤتمرًا في أسيوط، ويحدثنا الدكتور حسين هيكل في مذكراته السياسية على الجو الذي ساد أوروبا عقب هذا الحادث وقد كان طالبًا في باريس، والصعوبة التي كانت تواجهه في أحاديثه مع الفرنسيين.

ويهمنا أن نقول بعد أن أحطنا بكل ملابسات الموضوع:

- أولاً: فقد أشرنا من قبل كيف أن الخديو الذي كان يمثل فكرة الجامعة الإسلامية هو الذي اختاره ولما حاول جورست أن يلفت نظره إلى أن دين بطرس غالي ليس هو دين الأغلبية إزداد الخديو إصرارًا على تعيينه رئيسًا للحكومة.
- ثانيًا: وهو الأهم أن الحزب الوطني استقبل وزارة بطرس غالي استقبالا حسنا ورأينا كيف أن محمد فريد نفسه كتب في معرض الترحيب بالحكومة أن الأمة على استعداد

على نسيان الماضي وفتح صفحة جديدة، فإذا كان بطرس غالي قد فقد بعد ذلك الوطنيين فلا جدال أن ذلك يرجع إلى سياسته وليس إلى ديانته.

وينفرد "أحمد حسين" بالعنصر الأخير - ولا حرمان له من ذلك، إذ يقول:

■ ثالثاً: وهذه ملاحظة تتصل بى، فقد نشأت أنا ولا أعرف شيئاً عن بطرس غالي ولكن الذى كان يستوقفني دائماً التحدث بكل احترام واعتزاز من كل المصريين عن "واصف باشا غالي" وزير خارجية مصر في وزارات الوفد منذ أيام سعد زغلول. وكان الحديث يدور دائماً عن وطنيته وكفائه وأدبه، وليس واصف غالي في نهاية الأمر إلا ابن بطرس غالي، فالمسألة ليست مسألة دين بل سياسة.

جورست يؤبن بطرس غالي:

آخر ما نختم به حديثاً عن هذا الحادث الجلل هو أن نورد ما ذكره المعتمد البريطاني الدون جورست عن هذا الحادث في تقريره السنوى وقد أشار إلى تاريخ بطرس غالي في حياة مصر قال: جورست في هذه القضية:

"ومن غرائب الأقدار أن تقع الضربة التي نجمع عن تحريض أنفسهم بالوطنيين على أول رجل من صميم المصريين بلغ أرفع منزلة في خدمة بلاده".

(٢٣ فبراير وزارة محمد سعيد باشا):

في نفس اليوم الذى مات فيه بطرس كلف الخديو محمد سعيد باشا وزير الداخلية أن يشكل الوزارة الجديدة وفي يوم ٢٣ فبراير أعلن عن تشكيلها على الوجه التالى:

- محمد سعيد باشا (الرئاسة والداخلية)
- سعد زغلول باشا (الحقانية)
- حسين رشدى باشا (الخارجية)

- أحمد حشمت باشا (للمعارف)
- إسماعيل سرى باشا (للأشغال الحربية)
- يوسف سابا باشا (للمالية)

يقول عبد الرحمن الرافعي في كتابه عن محمد فريد تعليقاً على تأليف هذه الوزارة وبالرغم من أن الآمال كانت معقودة على أن الوزارة الجديدة تسير الحركة الوطنية لما عرف عن محمد سعيد باشا قبل أن يتولى الوزارة السابقة عن يموله الوطنية. إلا أن وزارته كانت شراً على الحركة الوطنية من وزارة بطرس غالي التي كان عضواً فيها".

ولا شك عندنا أن هذا هو رأى عبد الرحمن الرافعي عضو الحزب الوطني عندما كان لا يزال عن عنفوان شبابه مترسباً في نفسه حتى كتب ما كتب في شيخوخته، وإلا فلسنا نعرف عن حكومة محمد سعيد شيئاً شاذاً، وحسبها أن الجمعية العمومية رفضت مشروع مدّ امتياز شركة قناة السويس في عهدها.

استقالة (البرنس حسين كامل):

عقب اغتيال بطرس غالي قدّم الأمير حسين كامل استقالته من رئاسة مجلس شورى القوانين، وإذا جاز لنا بعد هذا العمر الطويل أن نتصور الدافع الذى حمله على الاستقالة فأغلب الظن هو أنه ما عرف عنه من ميل للموافقة على مشروع مدّ امتياز شركة قناة السويس، حيث كان التيار الجارف في البلاد ضد هذا فلما أن قتل بطرس باشا أثر حسين كامل الاستقالة لينأى بنفسه عن بركان السياسة وأثر التفرغ لما كان مشغلاً به من رئاسة للجمعية الزراعية التي كانت في ذلك الوقت مؤسسة ضخمة سبقت إنشاء وزارة الزراعة في تقديم خدماتها للفلاح. على أن هذا ليس من قبيل الحدس والتخمين الذي لا يستند على أي دليل.

(٧ مارس: تعيين محمود فهمي باشا لمجلس شورى القوانين):

في السابع من مارس صدر القرار الخديوي بتعيين محمود فهمي باشا الذي كان رئيسًا لديوان الخديوي ليكون رئيسًا لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية.

صدور جريدة العلم بدلًا من اللواء:

على أنه في ذات الوقت الذي كان يصدر فيه قرار تعيين محمود فهمي باشا أي في ٧ مارس كان حدث آخر أعظم إثارة يجري في البلاد وهو ظهور جريدة العلم لتحل محل اللواء باعتبارها لسان حال الحزب الوطني، وقد كان ذروة خلاف جرى بين ورثة مصطفى كامل وعلى رأسهم شقيقة علي فهمي كامل وبين محمد فريد، وقد تحدث محمد فريد في مذكراته باستفاضة عن هذا الخلاف، فليرجع من شاء البحث والاستقصاء إلى هذه المذكرات كما نشرها الأستاذ محمد صبيح في كتابه:

أما نحن فنكتفي هنا بنقل ما كتبه عبد الرحمن الرافعي في كتابه عن محمد فريد كما نقل ما كتبه على الغياتي في كتاب وطنيتي.

ولنبداً أولاً بنقل ما كتبه عبد الرحمن الرافعي:

ظهور جريدة العلم:

"قام في سنة ١٩١٠ خلاف على ملكية (اللواء) بين بعض ورثة المرحوم مصطفى كامل طرح أمره على القضاء فعين يوسف المويلحي حارساً قضائياً على اللواء وأراد أن يتدخل في تحريره فرفض الفقيه (أي: محمد فريد) هذا التدخل بكل شمم وإباء. وإنشاء جريدة العلم وجعلها لسان حال الحزب الوطني واتخذ لإدارتها الدار رقم ١١٦ شارع محمد علي ثم انتقلت إلى شارع الصنافيري رقم ١٨ خلف قشلاف عابدين وابتدأ صدورها يوم ٧ مارس سنة ١٩١٠ فأقبل عليها الرأي العام إقبالاً شديداً وحلت محل اللواء في المكانة السياسية والصحفية.

ماذا يقول على الغياتي شعراً ونشراً:

حديث الغياتي:

جاء في كتاب "وطني" للأستاذ علي الغياتي بمناسبة قصديته التي قالها تحية للعمل بمناسبة صدوره لأول مرة ما يلي:

"حدث ما حدث بين ورثة المرحوم مصطفى كامل فأدى الأمر أخيراً إلى حكم قاضي الأمور المستعجلة في المحكمة المختلطة بتعيين حارس قضائي على شركة "اللواء" يوم الأحد ٢٧ فبراير سنة ١٩١٠، ولما حل هذا الحارس بدار اللواء في اليوم الثاني أراد أن يتدخل في شأن التحرير فعارضه رئيس الحزب الوطني فريد بك محتجاً بأن له وحده الإشراف على تحرير اللواء الذي كان حينئذ لسان حال الحزب الوطني. وقد اشتد الخلاف وانتهى في مساء هذا اليوم بقرار من الحزب الوطني يقضي بأن له وحدة الإشراف على تحرير اللواء الذي كان حينئذ لسان حال الحزب الوطني يقضي بأن اللواء لم يصبح لسان حاله وقد نشرت الصحف هذا القرار في اليوم التالي (الثلاثاء أول مارس) وأندر اللواء به بواسطة المحكمة وانسحب من إدارة سياسته الدكتور منصور رفعت وامتنع المحررون عن العمل واستقالوا حينما رأوا أن اللواء أصبحت جريدة أشخاص ولم تعد تلك الجريدة الوطنية التي كانوا يخدمون بها مبادئ الحزب الوطني. وقرر الحزب إصدار جريدة لتكون لسان حاله باسم العلم تصدر في الصباح مؤقَّتاً وأخذ في إعداد عدتها وتأليف شركتها وقد تم أمرها وصدرت صباح الاثنين ٢٥ صفر سنة ١٣٢٨ - ٧ مارس ١٩١٠ فقابلتها الأمة بالقلوب قبل الأيدي واحتلتها محل اللواء بل أنها كانت خيراً منه في خير أيامه. وقد حييتها بهذه القصيدة التي نشرت بالعدد الأول منها. ومما أذكره هنا مع الأسف أن "اللواء" بعد انفصال الحزب عنه أصبح أكثر الطاعنين في رئيس

الحزب ولجنته الإدارية وخير رجاله وكتّابه، فلاقى من الأمة ما يستحق من الإهمال والاحتقار (انتهى).

■ وقد جاء في قصيدة تحية العلم:

هوى "اللواء" فصاح بعده العما

وسر به في حى القطرين معتصما

لك القلوب جنود لا يزحزحها

عن موقف النصر خطب هان أو عظما

■ إلى أن قال مخاطب محمد فريد:

يا أيها القائد المشهود موقفه

لا بات جندك يوم النصر منهزما

هل يحسب نفر المشئون طالعههم

أنابما صنعوا نستدبر الهمما

ومضت القصيدة تتحدث عن الجناية التي ارتكبت في حق مصطفى كامل بموقف

اللواء الجديد. ودعا الأمة أن تنصرف عن اللواء إلى العلم وختمها بقوله:

وهل رأى الشرق ذاك النور منبعثاً

وأدرك الشعب من آياته حكما

لا زال في مصر خفاً يؤيده

روح السلام إذا ما حادث دهما

(٢٢ مارس أعظم حدث في تاريخ القضاء المصري):

متولى غنيم يضرب الخطط الإنجليزية:

عندما وقع حادث اغتيال بطرس باشا تصور الإنجليز أن هذه فرصتهم لتصفية الحزب الوطني فاعتبروا أن هذه الجريمة ليست حادثاً فردياً وإنما هي حصيلة سياسة الحزب الوطني وتحذروا عن جمعية سرية ليس الورداني إلا أحد أعضائها، وبالفعل عثروا على أوراق تثبت وجود جمعية اتفقت على القيام بأعمال العنف والاغتيال السياسي. ولكن التحقيق اثبت أن الجماعة لم تتفق بالفعل عن قتل بطرس غالي وبالتالي لم تشترك مع الورداني في أي عمل من أعماله. ومن هنا فعندما عرضت القضية على قاضي الإحالة الأستاذ متولى غنيم، حيث ترفع أمامه النائب العام عبد الخالق باشا ثروت ممثلاً الادعاء وذلك يوم ٢٢ مارس وتولى الدفاع عن المتهمين أحمد بك لطفي ومحمود بك أبو النصر وعبد العزيز بك فهمي (باشا فيما بعد) وإبراهيم بك الهلباوي وعمر بك لطفي وإسماعيل بك الشيمي ومحمود بك فهمي حسين ومحمد علي علوية (باشا) والأستاذ محمود بسيوني وآخرون.

وبعد أن سمع القاضي مرافعة النيابة والدفاع أصدر حكمه الجريء الخالد، ويقضي هذا الحكم بإحالة الورداني (وحده) إلى محكمة الجنايات. وأن لا وجه لإقامة الدعوى قبل المتهمين. فبالغرم من أنهم اتفقوا على تأليف جمعية سرية بالفعل، إلا أنهم لم يتفقوا على هذه الجريمة، وأصدر القاضي حكمه بذلك يوم ٢٣ مارس.

الدولة تنصاع:

وعلى الرغم من أن الإنجليز من ناحية والخديو من الناحية الأخرى قدروا خطورة هذا الحكم فقد انصاعوا له وتم الإفراج بالفعل عن الثمانية المتهمين الذين اعتبروا شركاء

للورداني. ولم يصب القاضي الذي أصدر الحكم بأي ضرر. الأمر الذي يجعلنا نقرر بكل أمانة أن هذه الفترة كانت هي العصر الذهبي الذي لا يطاوله عصر آخر في حكم القانون وسيادته.

الغاياتي يمجّد القاضي:

قلنا من قبل أن ديوان علي الغاياتي المشور تحت اسم وطنيتي هو أعظم سجل لحوادث هذه الفترة، ومن هنا فسناه لا يغفل هذه المناسبة فننشر له جريدة العلم قصيدة تفيض بتمجيد المتولي غنيم مما يعكس مشاعر الرأي العام:

حكمت فأرضيت البلاد وأهلها

وحيالك عيسى بعد موسى وأحمدا

■ وختمها بقوله:

سلام عليك يا خير عادل

أعاد عهد الراشدين وجددا

(٢٦ مارس - صدور تقرير جورست):

تحت هذا التاريخ - نشر كما أصبح النظام المتبع - التقرير الذي اعتاد المعتمد البريطاني (الدون جورست) أن يرفعه لوزير خارجية إنجلترا (ادوارد جراي) والأصل أن التقرير يشمل إدارة البلاد عن السنة السابقة (١٩٠٩) ولكن التقرير اعتاد أن يتناول في مقدمته العامة أهم ما جرى في البلاد من أحداث في مطلع العام. ومن هنا فباستطاعتنا أن نتصور خيبة الأمل والمرارة التي يعكسها التقرير بعد مقتل بطرس غالي وما ينبئ باحتمال رفض الجمعية العمومية لمشروع مد امتياز شركة قناة السويس. والتقرير يفيض بالدفاع عن سياسته (سياسة الوفاق) وراح يدلّل أن لا جديد فيها فهدف السياسة البريطانية ثابت لا يتغير.

obeikan.com